الوحدة الدراسية الأولى

آلية عمل السوق

الوحدة الدراسية الأولى

آليّة عمل السوق

تمهيـــــد :

لابدّ قبل الدخول في الموضوعات التي تنضوي تحت لواء الاقتصاد الكلّي من الوقوف على المفاهيم الأساسية لآلية عمل نظام السوق، لاسيما فيما يتعلّق بمفهومي " العرض والطلب" اللذين يمثلان الجانبين الرئيسيين في هذا النظام، وكذلك مفهومي السعر والكميّات "المعروضة والمطلوبة" من سلعة ما .

وبالتّالي فإنّه من المفيد أيضاً معرفة أنّنا سوف لن نغطّي جميع جوانب هذا الموضوع، الذي تمّت تغطيته – من حيث المبدأ – في مقرّر آخر من مقرّرات السنة الأولى، وإنّما فقط بعضاً من التعابير والمفاهيم المفيدة لهذا المقرّر ومحتوياته .

ضمن هذا الإطار، سيتناول الفصل التسلسل الآتي للنقاط المهمّة المتعلّقة في آلية عمل السوق، ولكن قبل ذلك قد يكون من الضروري تبيان ما المقصود بكلمة "سوق":

السوق في أضيق تعريف هي : عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب لسلعة ما، حيث يتحدّد السعر والكميّات المتبادلة ضمن احترام المنافسة.(1).. ويعتبر عدد كبير من الاقتصاديين أنّ الهدف النهائي للسوق هو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، والعدالة الأعلى في توزيع الدخل، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة بهدف تحقيق أفضل إشباع للحاجات البشرية غير المحدودة .

الوحدة الدراسية الأولى

آليّة عمل السوق

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- معرفة الأثر الذي يرتبه السعر على السلوكية الاقتصادية .

2- معرفة ما المقصود بالطلب و منحنى الطلب .

3- معرفة ما المقصود بالعرض و منحنى العرض .

4- التمييز بين الطلب و العرض و التساوي بينهما ، و كذلك التغيرات التي تطرأ على أحدهما أو الاثنين معاً .

5- معرفة الآثار السلبية المترتبة على الطلب و العرض نتيجة تغيرات الأسعار .

6- التمييز بين الأجل البعيد و الأجل القصير .

الوحدة الدراسية الأولى

آليّة عمل السوق

أولاً – السعر وأثره فـــي السلوكية الاقتصادية :

كيف يؤثّر السعر على توجيه السلوكية الاقتصـــادية للوحـــدات المختلفـــة فـــي الاقتصاد؟ تلك هي الصفة الأولى لنظام السوق التي يتوجّب علينا توضيحها.

وفي الحقيقة، يستند الجواب إلى المبدأ الاقتصادي الأساسي، ألا وهو : "التعظيم Maximisation (2) " ...بفضل الأسعار، يعـــرف الأفـــراد أو الوحـــدات المكونـــة للاقتصاد كيف يمكن لهم تعظيم دخولهم أو تقليل إنفاقهم .

ونقصد بكلمة "سعر" ما يلي : سعر العمل (الأجر)، سعر رأس المال (الفائـــدة)، سعر الأرض (الريع أو الإيجار)، سعر المبادرة والمخاطرة (الربح). ويـــدخل أيضـــاً تحت هذه الكلمة الأسعار التي ندفعها من أجل الحصول على السلع والخـــدمات التـــي نستهلكها مباشرة أو تلك التي تدخل في إنتاج سلع أخرى أو التحضـــير لمشـــروعات جديدة .

في الحالات كافّة، تُمثّل عملية "قراءة" الإشارات التي ترسلها إلينا السوق عبـــر حركة الأسعار الوسيلةِ الوحيدة التـــــــي تسمح لنـــا بتعظيـــــم إيراداتنـــا وتقليـــل نفقاتنا (*).

ومن جهة أخرى، إذا أردنا معرفة كيف تقوم السوق بحلّ المشكلة الاقتصـــادية الأساسية فهذا يتطلب منّا في البداية معرفة كيف تحدّد الأسعار وبالتـــالي – باســـتخدام اللغة الاقتصادية – معرفة كيف يقوم العرض والطلب بتحديد الأسعار .

(*) في الواقع، إن الأمر أكثر تعقيداً لأنه لايرتبط فقط بما نعرفه عن السوق وإنما أيضاً بما نعتقد أننا نعرفه عن هذه السوق، ولكن بهدف التبسيط ، نفترض أننا جميعاً نمتلك المعرفة التامة بأحوال السوق .

ثانياً – الطلب :

عندما يتجوّل الفرد في السوق، يتدخّل عنصران اثنان في موضوع الشـراء أو الاكتفاء بمتعة النظر إلى واجهات (وفيترينات) المحلات التجارية (3)، هما :

- الذوق، الذي يحدّد غالباً فيما إذا كانت السلعة ضرورية أو أنها تشبع رغبة معينة بدرجة معيّنة... ولكن الذوق لايحدّد الطلب، وإنّما إرادة الشـراء . إذ بغـضّ النظر عن السعر، قد تحصل مجموعة كبيرة من السلع على إعجاب الفرد دون أن يُقدم على اقتنائها نظراً لانعدام أهميتها أو لأسباب أخرى ، منهـا ارتفـاع أسعارها مثلاً على الرغم من الرغبة الفائقة في الحصول عليها

- القدرة على الشراء، التي تتدخّل – استناداً لدخل الفرد أو ثروتـه – فـي تحديـد الطلب في السوق. إذ إن لم يكن هذا العنصر مهماً، لتمكن الفقراء مـن خـلال رغباتهم فقط من تحديد مستويات مرتفعة من الطلب في السوق .

وهكذا ، يتوقّف الطلب الفردي على الرغبة (المبنّية على الذوق) وعلى القـدرة على شراء السلع والخدمات عند الأسعار الجارية المعتمدة . ومن جهة أخرى، تتغيـر الكمية المطلوبة من السلعة إذا تغير سعرها، وكذلك إذا تغير دخل الفرد أو ثروته .

من السهولة بمكان فهم لماذا يؤدي تغيّر السعر إلى تغيّر في القدرة على الشراء: فإما تزداد الثروة أو تنخفض، وبمعنى اقتصادي : تنخفض حـدّة القيـد المـوازني (*) الخاص بالفرد عندما تنخفض الأسعار، وترتفع بارتفاعها. والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا تصبح رغبة الفرد باقتناء سلعة ما أو بالشراء عامّة تابعة للسـعر ؟ والجـواب : ينزع الفرد– الذي هو كائن بشري – باتجاه تعظيم منفعته ، لكنه يرغـب دائمـاً فـي التنويع، أي عدم الاستمرار في الحصول على السلعة ذاتها .

لا بل ، يعتقد الاقتصاديون أن استمرار الفرد في الحصول على كميات إضافية من سلعة ما يؤدّي إلى حصول الفرد على منفعة إضافية ولكن درجة الإشباع المتحققة

(*) لكل فرد موازنة ما تستند استناداً مباشراً إلى ما يملكه عامة من ثروة وإلى دخله الجاري الناتج عن مساهمته في العملية الإنتاجية . وتشكل هذه الموازنة عنصراً أساسياً من عناصر تحديد الطلب متأثرة بالمستوى العام للأسعار .

منها تحصل بشكل متناقص تدريجياً ... وهذا ما يُدعى بالمنفعة الحدية (أو الهامشية)، التي نستخلص منها "قانون المنفعة الحدّية المتناقصة " الذي يترجم النزعة العامة نحو الانخفاض لهذه المنفعة .

والجدير بالملاحظة هنا أنّ مفهوم المنفعة الحدية المتناقصة ينطبق – بالتحديد – على السلوكية وليس على الصفات الطبيعية للسلعة المدروسة ... فالوحدات الإضافية من السلعة التي نشتريها لاتتناقص طبيعياً وإنما درجة الإشباع المترتبة أو المتحققة منها هي التي تتناقص .

ثالثاً – منحنى الطلب :

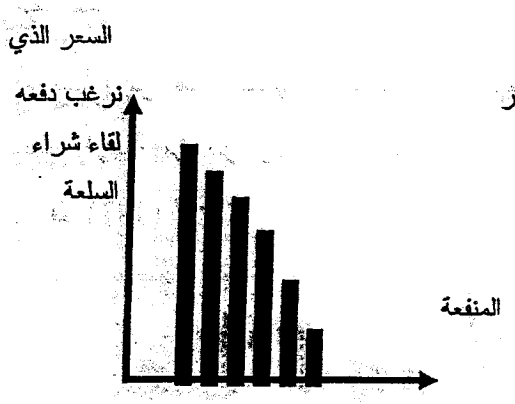

الشكل (1-1) المنفعة الحدية المتناقصة

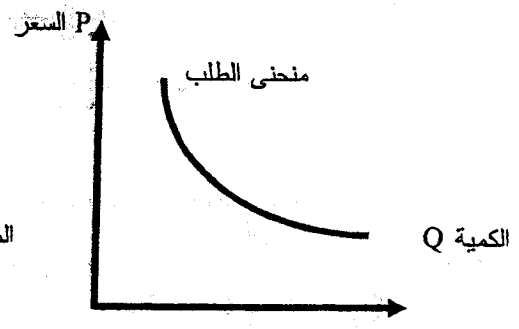

الشكل (2-1) منحنى الطلب

يُشير منحنى الطلب في الشكل (1-1) إلى العلاقة الأساسية القائمة بين الكميّة المطلوبة من سلعة ما (التي نرغب بشرائها) ، وبين سعرها (أي السعر الذي نوافق على دفعه لقائها). ويشير الشكل (2-1) إلى الكميّات النقدية المتناقصة التي نخصّصها من أجل شراء وحدات إضافية من السلعة المعنية، وذلك بسبب رئيسي أن كلّ وحدة إضافية من السلعة المعنية تُمثّل أو تقدم منفعة أقل من الوحدة التي سبقتها (4) .

هذا يعني – وبمساعدة الرسم المبين في الشكلين السابقين – أن كلّ وحدة إضافية من السلعة المعنية – بعد حدّ معين – تمنحنا منفعة أقل من سابقتها، مما يؤدّي إلى أنّنا لانقبل بدفع السعر نفسه الذي قبلنا دفعه للوحدة السابقة (*).

(*) قد نجد بعض الاستثناءات من هذه القاعدة، على سبيل المثال : الخبز والألماس .

رابعاً – العرض ومنحنى العرض :

يؤكّد الاقتصاديون مرة أخرى هنا أنّ الرغبة والقدرة يكمنان وراء ردود الفعل المختلفة للبائعين أو للعارضين... فعندما تكون الأسعار مرتفعة، يرغب البائعون ببيع السلع والخدمات لأنها ستحقّق لهم المزيد من النقود ، وتسمح لهم بعرض المزيد من هذه السلع لأنّ الأسعار المرتفعة تساعد البائعين أو العارضين الأقل كفاءة على دخول سوق هذه السلع، حيث سيتمكنون من تغطية كلف إنتاجهم المرتفعة عند مستوى سعر البيع المرتفع .

استناداً إلى هذا التحليل، يمكننا تمثيل منحنى العرض على شكل منحني صاعد من منطقة قريبة من مركز الإحداثيات باتجاه الأعلى واليمين، كما هو موضّح في الشكل رقم (3-1) (5).

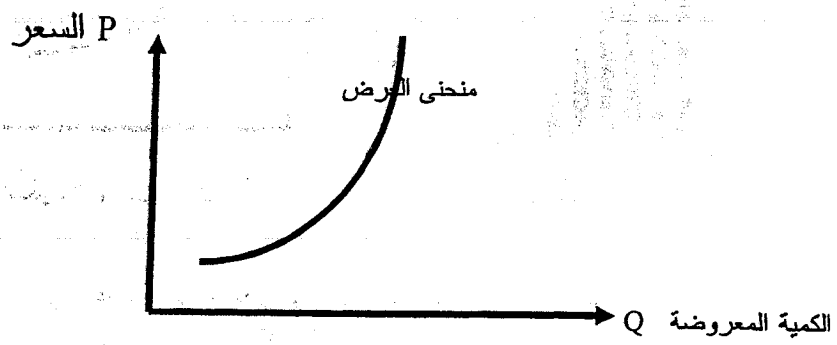

الشكل (3-1) منحنى العرض

خامساً – الطلب والعرض :

استناداً للفقرتين السابقتين (ثالثاً ورابعاً)، واستناداً للشكلين البيانيين (1-1 و3-1) ، يمكننا أن نستخلص الشكل البياني الجديد رقم (4-1) والذي يضمّ كلاً من منحنى الطلب ومنحنى العرض .

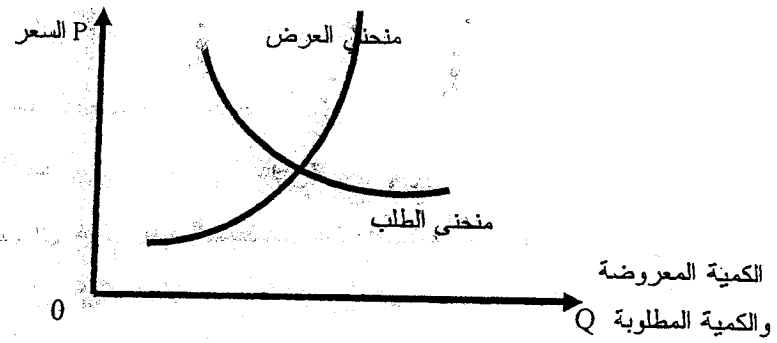

الشكل (4-1) منحنى العرض و منحنى الطلب

إنّ المعنى الاقتصادي لكلمة "طلب" هو : الكميّات المطلوبة من سلعة مـــــا (أو خدمة) التي يرغب و يستطيع الفرد شراؤها ، عند المستويات المختلفة للسعر في لحظة معينة (وهذا ما يوضّحه منحنى الطلب). ومن جهة أخرى، تعني كلمة "عرض": الكميّات المعروضة من سلعة ما (أو خدمة) التي يرغب العارض (أو البائع) بيعهـا ، عند المستويات المختلفة للسعر في لحظة معينة . (وهذا ما يوضّحه منحنى العرض) .

ومن الضروري ملاحظة أنّ طبيعة العلاقة بين الكميّة المطلوبة مـن السـلعة وسعرها هي عكسية، بمعنى أن ارتفاع السعر يؤدّي – حكماً – إلى انخفـاض الكميّـة المطلوبة (*). ومن جهة أخرى، تتصف العلاقة بين الكميّة المعروضـة مـن السـلعة وسعرها بأنها طردية، بمعنى أن ارتفاع السعر يؤدي – حكماً – إلى ارتفـاع الكميّـة المعروضة.ومن هنا تأتي صفة التعارض بين المنحنيين، كما يظهر في الشكل (4-1).

ويمكننا بسهولة الانتقال من المستوى الفردي في مناقشة العـرض والطلـب – حيث تبيّن كيف أنّ هناك علاقة بين السعر وسلوكية الفرد كونه عارضـاً أو طالبـاً – إلى المستوى الجماعي، وذلك إذا افترضنا أنّ غالبية الأفراد في المجتمع تمتلك الرغبة والقدرة على الشراء ولكن بمستويات مختلفة إلاّ أنها بالاتجاه ذاته، بمعنى أنها تخضـع للقانون ذاته :

- علاقة طردية بين الكميّة المعروضة والسعر .

(*) تلك هي القاعدة العامة، إلا أن هناك استثناءات تستند إلى أسس أخرى من شأنها ضرب هذه القاعدة، مثالنا في ذلك السلع الفاخرة أو التفاخرية .

- علاقة عكسية بين الكميّة المطلوبة والسعر .

ومن هنا يمكننا الاستنتاج أنّ منحنى العرض ومنحنى الطلب على المستوى الاقتصادي الكلّي (التجميعي) ما هو إلاّ عبارة عن تجميع للمنحنيات الفردية المكوّنة لهذا الاقتصاد، بمعنى أنّ شكل هذه المنحنيات على مستوى الاقتصاد الكلّي يبقى ذاته، نظراً لاحترام القانون المذكور أعلاه .

سادساً – التساوي بين الطلب والعرض :

الآن بات ممكناً لنا ملاحظة كيف تعمل آلية السوق، وذلك بالطبع استناداً إلى السلوكية المتعارضة لكلّ من العارضين من جهة ، والطالبين من جهة أخرى عندما يتغيّر السعر. إذ كما لاحظنا سابقاً ، يؤدي ارتفاع السعر إلى قيام العارضين بزيادة الكمية المعروضة من السلعة (أو الخدمة) بينما يقوم الطالبون بتخفيض الكميّة المطلوبة منها.

هذا يعني بأن آلية السوق تعمل بفضل ردود الفعل المتعارضة هذه ... لنفترض أنه لدينا سلعة ما تباع وتشترى في بلدة صغيرة، وتتأثر الكميات المعروضة منها والمطلوبة بتغير السعر ، كما هو موضح في الجدول التالي (1-1) .

الجدول (1-1) الكميات المعروضة والكميات المطلوبة عند المستويات المختلفة للسعر

الكميات المعروضة	الكميات المطلوبة	السعر
125	1	200
90	5	180
70	10	160
50	20	140
35	25	120
30	30	100
20	40	80
10	50	60
5	75	40
0	100	20

نتأكد بالنظر إلى الجدول وأرقامه ، من طبيعة العلاقة التي تربط كلاً من الكميّات المعروضة والسعر أنها (طردية) والكميّات المطلوبة والسعر (عكسية). بل ، يمكننا ملاحظة أنّه مقابل السعر المرتفع يعرض العارضون المزيد من السلعة المعنية في الوقت الذي ينحسر الطلب إلى العدم أو إلى عدد قليل جداً من الوحدات. وعلى العكس تماماً ، عندما ينخفض السعر إلى حدّ متدنٍ جداً (20 مثلاً) فإنّ العارضين يحجمون عن عرض أية وحدة من السلعة (أي صفر) في الوقت الذي يرتفع الطلب إلى أعلى مستوياته (100 في مثالنا هذا) .

ولكن من جهة أخرى، نلاحظ أنّه عند السعر (100) تتساوى الكميّات المعروضة مع الكميّات المطلوبة، لذلك ندعو هذا السعر : بسعر التوازن، وذلك لأنّه يحقّق التوازن بين الكميتين المعروضة والمطلوبة، بمعنى أنّ العارضين والطالبين يقبلون هذا السعر المناسب من أجل تحقيق التوازن في سوق هذه السلعة.

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : كيف يمكننا معرفة أنّ سعر التوازن هو نتيجة لتقاطع العرض و الطلب ؟

و تعتبر هذه الآلية (أو العملية) من أهم آليات علم الاقتصاد ، و بالتالي يتوجّب شرحها و فهمها تماماً .

و استنادا إلى مثالنا السابق الموضّح في الجدول (1-1) ، لنفترض أن البائعين قد وضعوا لصاقة على السلعة المدروسة تشير إلى أنّ سعرها هو ليس (100) و إنّما (180) وحدة نقدية ، فماذا يحصل إذاً ؟

يشير الجدول إلى أنّمنتج هذه السلعة سيقوم بإنتاج (90) وحدة منها ، و لكن الراغبين في اقتنائها سيشترون فقط (5) وحدات(*). سيترتب على هذا الواقع تكدّس البضاعة (هذه السلعة) في المستودعات ، و لن يكون صعباً علينا التنبّؤ بماذا سيحصل لاحقاً نتيجة لهذا الوضع... إذ من أجل الحصول على النقود (على دخل معين)، سيقوم أصحاب المستودعات (البائعون) بتخفيض السعر من أجل زيادة المبيعات. وهذا يعني

(*) تلك هي القاعدة العامة، إلا أن هناك استثناءات تستند إلى أسس أخرى من شأنها ضرب هذه القاعدة، مثالنا في ذلك السلع الفاخرة أو التفاخرية .

بأن سلوكيتهم ستتأثّر بهذا الوضع وسيندفعون لاتخاذ قرارات عقلانية مفادها : تخفيض السعر إلى درجة تسمح ببيع المخزون بالكامل.

وذلك من أجل تحقيق أعلى دخل ممكن (تعظيم الدخل وبالتالي الربح)، الذي يُعتبر بمثابة المحدد الرئيس للسلوكية العقلانية .

إذاً ، يبدأ الأمر بالتحسن – أي بزيادة الكمية المباعة – إعتباراً من اللحظة التي يبدأ السعر فيها بالانخفاض ... وتستمر الحال هكذا حتى يتم التخلّص من السلعة بالكامل، أي حتى تتساوى الكميّات المعروضة (المنتجة) مع الكميّات المطلوبة (المباعة) عند مستوى معين من السعر ، حيث ندعوه بسعر" التوازن ".

هكذا يكون قد توضّحت لدينا ليس فقط العلاقة بين السعرمن الجهة، والكميتين: المعروضة والمطلوبة ، من السلعة المدروسة ، وإنّما بين السعر وسلوكية من يقف وراء تحديد هاتين الكميتين، أي المنتج (العارض أو البائع)، والمستهلك (الطالب لهذه السلعة: أي الراغب بها والذي يملك القدرة على شرائها) ومن هنا تتحدّد السلوكيات في الاقتصاد من خلال تأثّرها بالسعر .

سابعاً – تغيّرات العرض والطلب :

لو أعدنا رسم الشكل (4-1) ولكن استناداً للأرقام الموجودة في الجدول(1-1)، لحصلناعلى الشكل (5-1) .

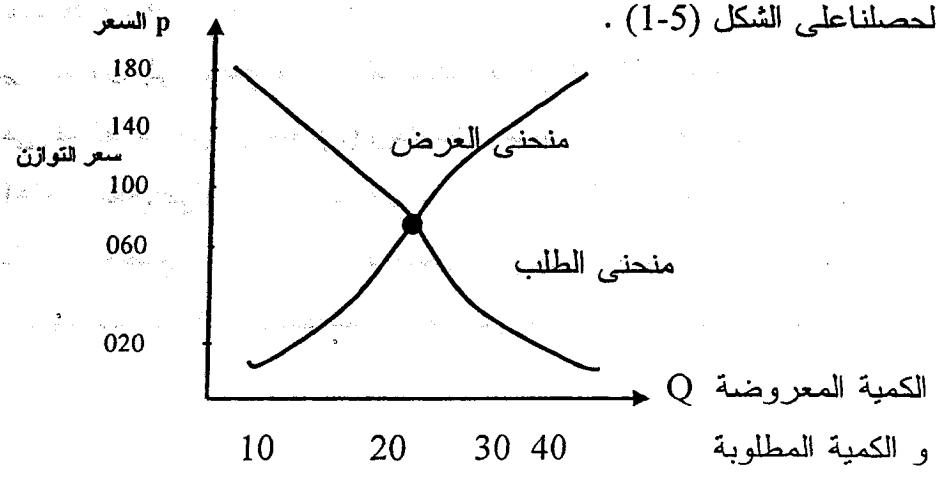

الشكل (5-1)

ممّا سبق ، نقول بأنّ سعر التوازن – (100) كما هو موضّح في الشكل (5-1)– قد تحقّق نتيجة لحالة غير مسيطر عليها في السوق من قبل البائعين والمشترين في أجواء من المنافسة الحرّة ... ويقوم هذا السعر (بصمت وبكفاءة) بالدور الاجتماعي الضروري والمطلوب، والذي يتعلق بتخصيص الموارد وتوزيع السلع بين البائعين والمشترين . ولكن هذا التحليل لايزال تحليلاً سكونياً (منقوصاً) من أجل ترجمة لعبة السوق الحقيقية بأمانة تامة، وذلك لأن إحدى السمات الأساسية لسعر التوازن هو أن يكون مستمراً (على الأقل لفترة طويلة).

إن الواقع يختلف ، قليلاً أو كثيراً، عن الحال الموضّح أعلاه ، فالأسعار تتغيّر غالباً صعوداً وهبوطاً ، فكيف يمكننا مناقشة ومتابعة وتحليل هذه التغيّرات ؟ في الواقع، إن كلمة "توازن" تحوي ضمناً التغيّر ... إذ لو أردنا شرح لماذا تتغيّر الأسعار، لتوجّب علينا البحث عن التغيّرات الحاصلة في قوى العرض والطلب التي كانت وراء تغيّر وتحقق السعر الأصلي (6) . لندرس الآن ما المقصود بتغيّرات " العرض والطلب" ولماذا يحصل هذا التغيّر ؟ كما يمكننا أن نطرح السؤال على الشكل التالي : ماالذي يمكن أن يُغيّر رغباتنا وقدراتنا على الشراء أو البيع عند سعر ما معطى ؟

والجواب بكل بساطة هو : إذا ارتفعت دخولنا أو إذا انخفضت، فإنها تُغيّر من قدرتنا الشرائية. وكذلك ، فإنّ أيّ تغيّر في أسعار سلع أخرى يؤدّي إلى تغيّر في دخلنا الحقيقي وبالتالي في قدرتنا الشرائية ... فعندما ترتفع أسعار المنتجات الغذائية فسنذهب إلى دور "السينما" عدداً من المرات أقل من السابق، وأيّ تغيّر في أذواقنا يؤدّي إلى تغيّر في رغباتنا بالشراء .

أمّا من جهة البائعين، فالأمور أكثر تعقيداً، فإنّ أيّ تغيّر في كلفة عناصر الإنتاج تؤدّي إلى تغيّر في اتخاذ القرار على مستوى المنشأة ... بمعنى أنّ التغيّر الذي يحصل في مستوى الدخل مثلاً أو الأذواق من شأنه أن يؤدّي إلى تغيّر ينعكس على مستوى العرض والطلب .

يبقى علينا توضيح النقطة التالية ، قبل الانتقال إلى مناقشة فكرة التغيّر في السعر وانعكاساته، وهي : الفرق بين الانتقال على منحنى الطلب (أو العرض) ذاته وانتقال المنحنى (عرض أو طلب) بالكامل .

إنّ تغيّر السعر يؤدّي إلى الانتقال على المنحنى ذاته من نقطة إلى أخرى (منحنى الطلب أو منحنى العرض). أمّا إذا حصل تغيّر في عناصر أو عوامل أخرى، مثل : أسعار السلع البديلة أو المكمّلة أو الدخل النقدي للمستهلك أو ذوق المستهلك أو ظهور مستهلكين جدد أو زيادة في السكان ... الخ فإنّ منحنى الطلب ينتقل بالكامل إما إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب الحالة .

وفيما يتعلّق بالعرض، فيحصل الشيء ذاته، أي إنّ تغيّر السعر يؤدّي إلى الانتقال على منحنى العرض ذاته. أمّا إذا حصل تغيّر في عناصر أو عوامل أخرى ، مثل : أسعار السلع الأخرى ، أو أسعار عناصر الإنتاج ، أو المستوى الفني للإنتاج (الإنتاجية ...)، أو سياسة الدولة المالية (الضرائب والإعانات ...الخ) ... الخ فإنّ منحنى العرض ينتقل بالكامل حسب الحالة .

وتشير الأشكال التالية إلى الحالات المختلفة :

الشكل (6-1) انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب طبيعة التغيّر الحاصل في أحد العوامل المذكورة سابقاً عدا السعر .

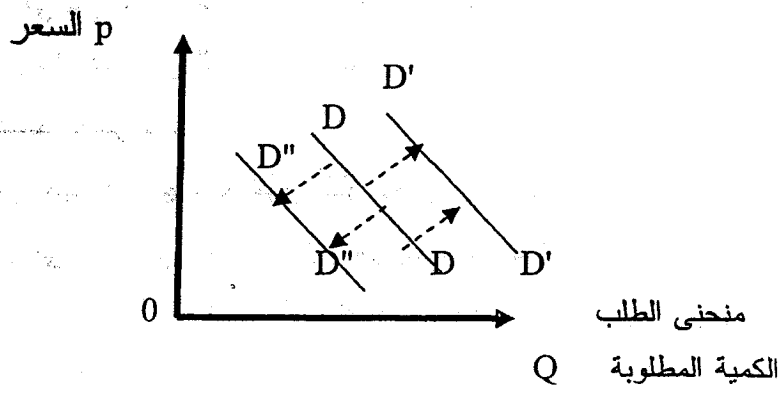

الشكل (6-1)

الشكل (7-1) انتقال منحنى العرض إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب طبيعة التغير في أحد العوامل المذكورة سابقاً عدا السعر .

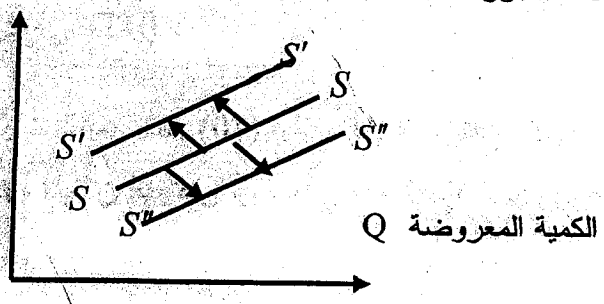

الشكل (7-1)

ثامناً – تغيّرات الأسعار :

في هذه الفقرة، سنتطرق إلى كيف تؤثّر تغيّرات العرض والطلب في الأسعار؟... ويمكننا تقسيم الدراسة إلى شقين : الأول له علاقة بتغيّر الطلب ارتفاعاً أو انخفاضاً والأثر المترتّب على السعر. والثاني له علاقة بتغيّر العرض ارتفاعاً أو انخفاضاً والأثر المترتّب على السعر .

1- التغيّر في الطلب :

نفترض أننا في سوق سلعة ما ، حيث تتساوى الكميتان المعروضة والمطلوبة منها ، عند سعر معين ، هو سعر التوازن طبعاً .

ونفترض أولاً أنّ ارتفاعاً في الطلب قد حصل لسبب ما ، ماذا يترتّب على هذا الارتفاع بالنسبة للسعر (7) ؟

إن الشكل التالي رقم (8-1) يوضّح هذا الأثر :

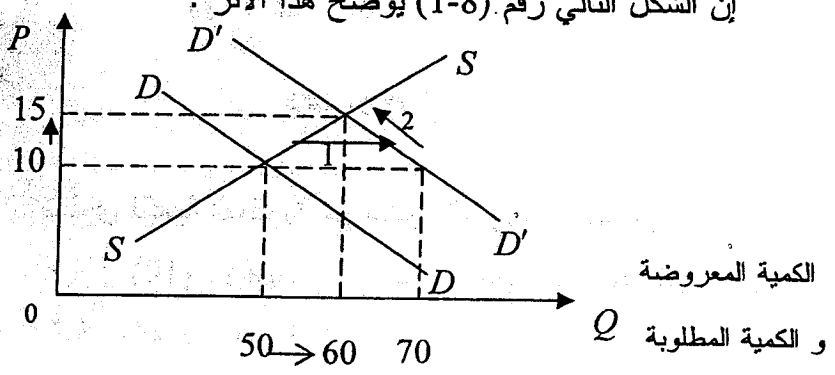

الشكل (8-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عنـد الـرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما ازداد الطلب فأدّى ذلك إلى انتقال منحني الطلب إلى الأعلى واليمين (إلى D'D) :

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن ترتفع الكميّة المطلوبـة من (50) إلى (70) ، ولكن لايمكن للعرض أن يغطّي هذه الكميّة المطلوبـة إضـافياً عند السعر ذاته .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالارتفاع حتى يصل إلى (15) ، عنـدها تنحسـر الكميّة المطلوبة إلى (60) ، في الوقت الذي يزداد فيه العرض من (50) إلـى (60) بسبب ارتفاع السعر .

ولو افترضنا الآن أنّ انخفاضاً في الطلب قد حصل لسبب ما، فماذا يترتّب على هذا الانخفاض بالنسبة للسعر ؟ إن الشكل (9-1) يوضح هذا الأثر .

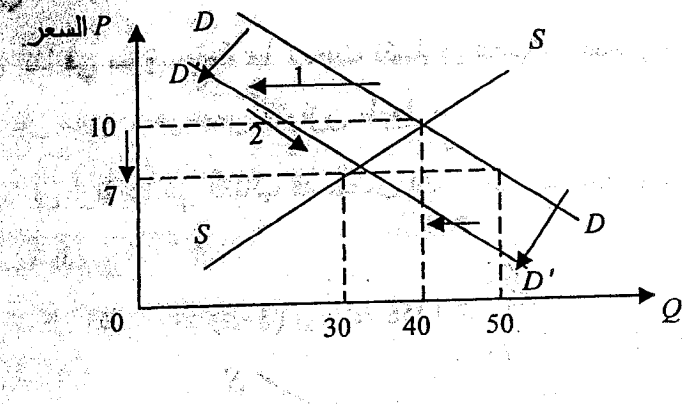

الشكل (9-1)

في البداية، تتساوى الكمية المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما انخفض الطلب فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل واليسار (إلى D'D) .

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن تنخفض الكميّة المطلوبة من (50) إلى (30) ، ولكن لايمكن أن يستمر ذلك لأنّ العرض أكبر عند السعر ذاته.

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالانخفاض حتى يصل إلى (7) ، عندها تعود الكميّة المطلوبة لترتفع إلى (40) ، في الوقت الذي ينخفض فيه العرض من (50) إلى (40)بسبب انخفاض السعر .

2- التغيّر في العرض :

نفترض أننا في سوق سلعة ما ، حيث تتساوى الكميتان المعروضة والمطلوبة منها ، عند سعر معين ، هو سعر التوازن طبعاً . ونفترض أولاً أنّ ارتفاعاً في العرض قد حصل لسبب ما ، ماذا يترتّب على هذا الارتفاع بالنسبة للسعر ؟ إن الشكل (10-1) يوضّح هذا الأثر (8).

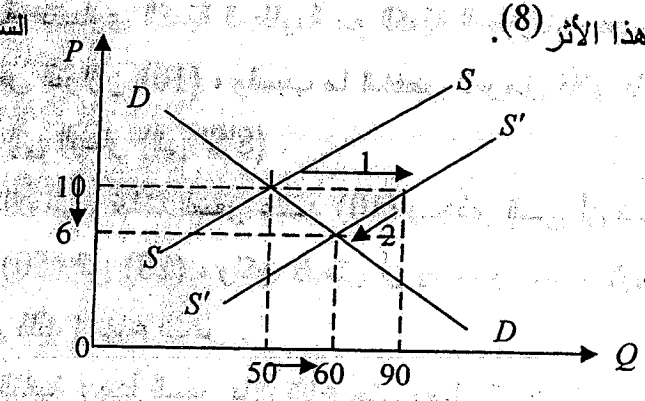

الشكل (10-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما ازداد العرض فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين (إلى 'S'S) . المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن ترتفع الكميّة المعروضة من (50) إلى (90) ، ولكن لايمكن للطلب أن يغطّي هذه الكميّة المعروضة إضافياً عند السعر ذاته .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالانخفاض حتى يصل إلى (6) ، عندها تنحسر الكميّة المعروضة إلى (60) ، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب من (50) إلى (60) بسبب انخفاض السعر .

ولو افترضنا الآن أنّ انخفاضاً في العرض قد حصل لسبب ما ، فماذا يترتّب على هذا الانخفاض بالنسبة للسعر ؟

إنّ الشكل (11-1) يوضّح هذا الأثر .

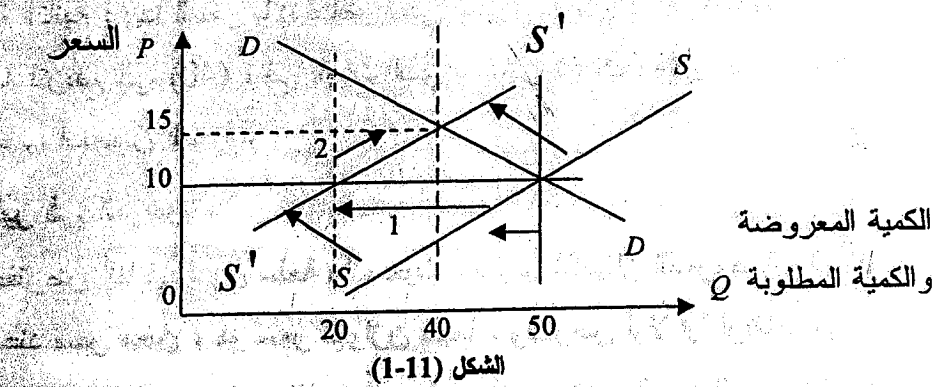

الشكل (11-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما انخفض العرض فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار (إلى S'S') .

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن تنخفض الكميّة المعروضة من (50) إلى (20) ، ولكن لايمكن أن يستمر ذلك لأنّ الطلب أكبر وبالتالي يستدعي ذلك ارتفاع السعر .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالارتفاع حتى يصل إلى (15) ، عندها ترتفع الكميّة المعروضة إلى (40) ، في الوقت الذي ينخفض فيه الطلب من (50) إلى (40)بسبب ارتفاع السعر .

تاسعاً – الأجل البعيد والأجل القريب :

عندما طُرح السؤال التالي، على أحد أشهر أساتذة الاقتصاد في القرن التاسع عشر ألفريد مارشال، ماالذي يؤثّر حقيقة في السعر ، العرض أم الطلب ؟ أجاب مارشال: الاثنان معاً كحدي المقص .

والحقيقة، وعلى الرغم من أنّ الأسعار تتحدّد من خلال تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، إلاّ أنه يتوجّب علينا التفريق بين :

- الأجل القريب (المدى القصير)، حيث يُشكّل الطلب العنصر الأكثر ديناميكية.

- الأجل البعيد (المدى الطويل)، حيث يُشكّل العرض العنصر الأكثر ديناميكية.

والمقصود بتعبير " أكثر ديناميكية " ، أي الأكثر حركة وبالتالي أكثر تأثيراً بالسعر... وهكذا، يمكننا أن نقول إنّ العرض هو الذي يمثّل القوة الأكبر في التأثير في السعر والأكثر أهمية كونه يعتمد على تغيّرات جوهرية في الاقتصاد لها علاقة – على سبيل المثال لا الحصر – بتغيّر المستوى الفني والتكنولوجي (أي تغيّر الإنتاجية) ، أو بتغيّر في التوفيقات المستخدمة من عناصر الإنتاج وغير ذلك ... الخ .

إنّ التغيّرات في جانب العرض تعني التغيّرات في جانب الإنتاج، وهو العنصر الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر لايتحقّق إلاّ في الأجل البعيد ، ويترك آثاره على بقية القطاعات والجوانب الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها جانب الدخل فالطلب فالسعر ... الخ وتبقى دراسة جانب الطلب تحظى بأهميّة بالغة (*)،إلاّ أنها تتمحور حول المدى القصير طبعاً ... وتفيد دائماً في تجاوز أو تخطّي الأزمات الناتجة عن أوضاع وأحوال اقتصادية عابرة (Conjoncturel) ، وليس أزمات اقتصادية دورية قد تكون هيكلية (Structurel) .

(*) وهذا ما ركزت عليه النظرية الكينزية (نسبة إلى صاحبها اللورد جون مينرد كينز) عندما عارضت التحليل الاقتصادي الكلاسيكي ونقلته من حيز الإنتاج (العرض) إلى حيز الاستهلاك (أي الطلب). بمعنى أن كينز نقل التحليل الاقتصادي من الأجل البعيد إلى الأجل القريب، فهو القائل : على المدى البعيد، كلنا أموات !

ملّخص الوحدة الدراسية الأولى

ماذا يفترض أن تستخلص من هذا الفصل ؟ قبل كل شيء عليك أن تستخلص فهما لآلية عمل السوق ... و لهذا نطرح السؤالين التاليين :

1 - ما المقصود بسعر التوازن ؟

2 - كيف يتغيّر سعر التوازن ؟

للإجابة على السؤال الأول ، عليك أن تتذكّر العلاقة القائمة بين الكميات التي نعرضها و الكميات التي نطلبها عند الأسعار المختلفة . و هنا ، لا تتحرك منحنيات العرض و الطلب ، و إنّما فقط الأسعار (P) و الكميات (Q) هي التي تتحرك أو تتغيّر أما السؤال الثاني ، فيدفعك للتفكير حول القوى التي تحرّك أو تغيّر منحنيات العرض و الطلب ... إذ يجب التفريق بين الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض أو الطلب ، و بين انتقال منحنى العرض أو الطلب بالكامل نحو الأعلى أو نحو الأسفل و في الحقيقة ، يمكننا طرح المزيد من الأسئلة عن هذا الفصل و نترك لك إمكانية القيام بمحاولة الإجابة عنها ، مثل :

1 - لماذا تحتذي المنفعة الحدية أهمية كبيرة في تحديد الكميّات المطلوبة .

2- لماذا يختلف المعنى الخاص بكلمة " الطلب " عن المعنى الخاص بكلمة " الكمية المطلوبة " ؟

3 - لماذا يختلف المعنى الخاص بكلمة " العرض " عن المعنى الخاص بكلمة " الكمية المعروضة " ؟

4 - لماذا تعتبر " المنافسة " عبارة عن " معركة " مزدوجة ، من جهة أولى بين المشترين و البائعين ، و من جهة ثانية بين المشترين أنفسهم من جهة و البائعين أنفسهم من جهة أخرى ؟

- **كلمات و مفاهيم للحفظ :**

منحنيات الطلب – الطلب – العرض – منحنيات العرض – سعر التوازن – انتقال منحنيات العرض و الطلب – المنفعة الحدية المتناقصة .

© BACKMELAD

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- املأ الجدول التالي بالأرقام المناسبة التي تمثل الكميّات المعروضـــة و الكميّات المطلوبة من سلعة ما، و ارسمها في شكل بياني وحدد سعر التوازن ؟

السعر	الكميات المطلوبة	الكميات المعروضة
50		
45		
40		
35		
30		
25		
20		
15		
10		
5		

الرسم البياني

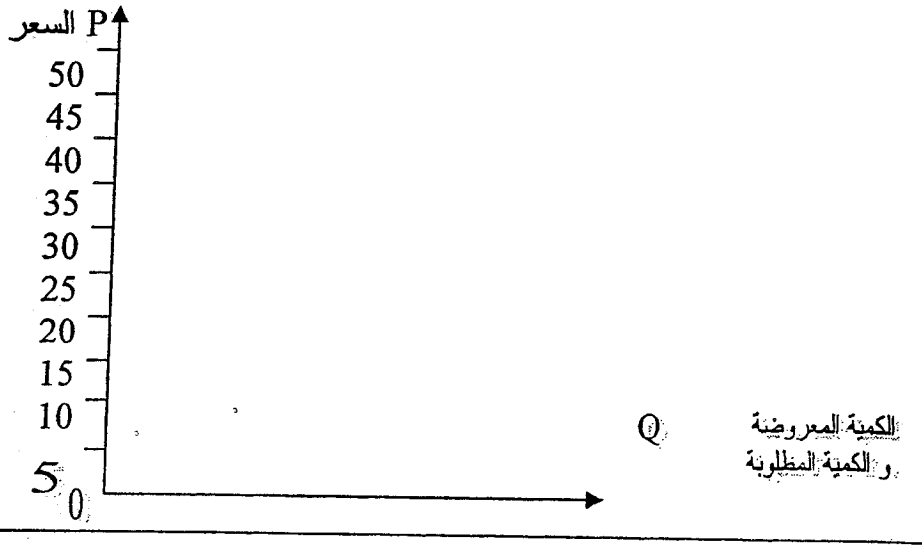

2- اختر سعر ما أعلى من سعر التوازن . وبيّن كيف تقود سلوكية " التعظيم " هذا السعر العالي للهبوط – من جديد – نحو سعر التوازن ؟

3- أعد السؤال الثاني ذاته، ولكن باختيار سعر أدنى من سعر التوازن، واشرح العودة إلى التوازن .

هوامش الوحدة الدراسية الأولى

(1) : انظر ،

- Encyclopedie Economique, Douglas Greenwald, ed McGraw Hill, Pour L'Edition Francause, Paris, 1984, P(311).

: (2)

- Ibiden, 1984, P (716)

(3) : انظر ،

- ROUSSEAUX, P 1980, "Econmie Politique Generale" CABAY, Bruxelles, p(18)

: (4)

- Ibiden, 1980, P (24)

: (5)

- Ibiden, 1980, PP (30-31)

(6) : لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر : علي مصطفى (ترجمة)، " التحليل الاقتصادي الجزئي "، دار الرضا للنشر، دمشق ٢٠٠٤، صفحة (٣٩٥ وما يليها) .

(7) : انظر، د. إبراهيم شيخ بندر و د. خضر الأورفلي " التحليل الاقتصادي الجزئي"، دار شعاع للنشر، حلب ٢٠٠٣، صفحة (١٣٧) .

(8) : د. إبراهيم شيخ بندر و د. خضر الأورفلي، مرجع سابق الذكر، ٢٠٠٣، صفحة (١٣٩) .

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج و الثروة

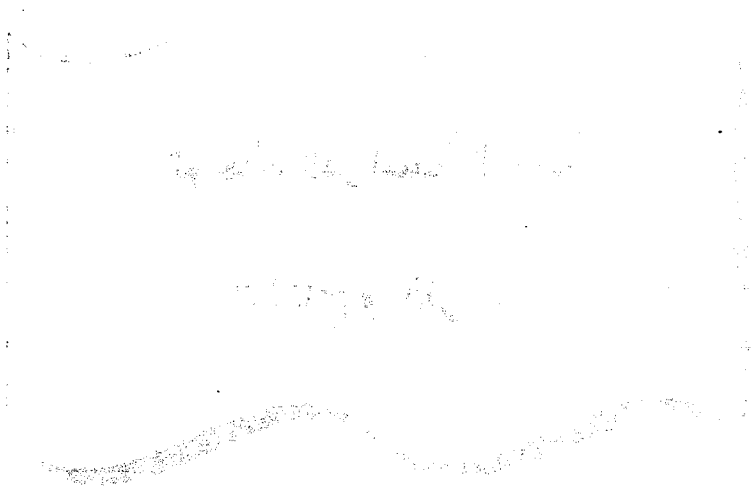

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج والثروة

تمهيـــــد :

بعدما اطّلعنا على آلية عمل السوق من خلال بعض التفصيلات المتعلّقة بالعرض والطلب، سنبدأ الآن بدراسة المفاهيم والأفكار والموضوعات التي تدخل تحت عنوان الاقتصاد الكلّي. وبالتالي، من المنطقي الوقوف مباشرة على ما المقصود بالاقتصاد الكلّي "Macroeconomie" (1) ؟

الشق الأول (ماكرو) من اللغة اليونانية وتعني كبير، أي تُعنى بالمشكلات والموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد ككل، على عكس كلمة (Micro) وتعني صغير(2) ، بمعنى أنها تهتم بالمشكلات والموضوعات ذات الصلة باقتصاد وحدة إنتاجية ما (منشأة، مشروع، مصنع) أو تدرس سوق سلعة واحدة أو سلوكية مستهلك واحد أو منتج واحد.

الشق الثاني (اقتصاد)، وبلصق كلمة كلّي (ماكرو)، يعني أنّ هذا العلم يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الإجمالية (على مستوى الاقتصاد بالكامل). وفي الحقيقة، يتوجّب على الطالب فهم الاثنين معاً كي يتمكّن من فهم علم الاقتصاد بكامله أو بجوانبه كافة ولكن في هذا الكتاب سنهتم بما له علاقة بالاقتصاد الكلّي (ماكرو)، أي أننا سنتوجّه إلى دراسة الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الوطني .

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج والثروة

الأهداف الخاصة:

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- تحقيق رؤية واضحة كلية للاقتصاد.

2- معرفة ما المقصود بالإنتاج و التمييز بين السلع النهائية للاستهلاك و السلع النهائية للاستثمار .

3- معرفة ما المقصود بالثروة .

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج والثروة

أولاً – الرؤية الكلّية للاقتصاد :

عندما ننظر من طائرة تحلّق في السماء إلى الأرض، فإننا نرى العناصر الرئيسة المكوّنة للطبيعة، مثل : الغابات ، الحقول، البحيرات، البحار، المرتفعات، الوديان...الخ، وبعد ذلك نميّز ما بناه الإنسان من مدن وقرى وشبكات الطرقات والسكك الحديدية والمصانع، و..الخ ، وبعد ذلك نكتشف الناس أنفسهم ومؤهلاتهم وطاقاتهم وحتى تنظيماتهم الاجتماعية .

تساعدنا هذه الرؤية الكلية في دراسة الاقتصاد عامة، والتدفقات المتعلّقة بالشراء والبيع التي تشكل الغطاء المعقد لما ندعوه باقتصاد السوق.

وفي الواقع ، لاتدخل النشاطات الاقتصادية كلها في هذا النظام، أو إنها لاتخضع لقوانينه وتنظيمه وذلك لأنّ الدولة تلعب دوراً هامّاً في الاقتصاد .

ولكن دون أدنى شك، تُشكّل فعاليات الشراء والبيع للقطاع العائلي (الأسر) ولقطاع الأعمال (المنتجين) السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تدفّقات الإنتاج الذي يمكننا ملاحظته وحسابه، وهو ما يدعى : بالناتج القومي الإجمالي(*).وهذا يعطينا الفرصة للتمييز بين ما هو كلي (ماكرو) وبين ما هو جزئي (ميكرو) .

ففي هذا الأخير، ندرس الأسباب والفعاليات الخاصة بالأفراد أو بالمنشآت (الوحدة الإنتاجية)، وذلك عندما يتم اتخاذ القرار من قبلها – فردياً – بالدخول في سياق عمليات الشراء والبيع، ونتفحص أو نختبر نتائج هذه القرارات المترتّبة على مستوى السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

(*) وندعوه باللغة الإنكليزية : Gross National Product (GNP).
وباللغة الفرنسية : Produit National Brut (PNB) .

أما في الاقتصاد الكلّي (ماكرو)، فندرس آلية السوق بشكل مختلف، إذ نبحث عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء قيام القطاع العائلي بكامله أو قطاع الأعمال بكامله، وننظر إلى كيف تؤثر هذه النشاطات على الحجم الكلّي للإنتاج وليس على تركيبه أو ممّ يتألف .

ثانياً – الإنتاج :

لو عدنا إلى المشهد الجوي للاقتصاد، وتخيّلنا كيف تتم عملية إنتاج كل سلعة أو كل خدمة (إنتاج رغيف الخبز ، إنتاج الخدمة الطبية ...الخ) لأمكننا رؤية تفاصيل كل عملية جزئية ، كما هي حال الخلية داخل الجسم، ولبات من الممكن متابعة التدفق الإجمالي للإنتاج .

ضمن هذه الرؤية الكلية، مع متابعة كيف تحصل العملية الإنتاجية، يمكننا – بسهولة بالغة – ملاحظة كيف تساهم الأرض بشكل مستمر وكذلك العمل ورأس المال في هذه العملية... والتي تؤدّي في نهايتها إلى خلق سلع وخدمات نهائية قابلة وجاهزة للبيع والشراء من قبل الوحدات والأفراد في الاقتصاد .

وهذا يقودنا – بالطبع – للتساؤل عما يُقصد بالسلع الوسيطة ؟ إذ علاوة على العوامل الرئيسة المكونة للعملية الإنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) لابدّ من توفّر سلع وسيطة (شبه أو نصف نهائية أو حتى مواد أولية مستخرجة من الطبيعة) تدخل في إنتاج هذه السلع النهائية (*)التي تذهب إلى مقصدها النهائي بهدف استهلاكها إن كانت سلعاً استهلاكية، أو بهدف إهلاكها أو اهتلاكها إن كانت سلعاً رأسمالية (استثمارية).

إذاً ، بعد التمييز بين السلع الوسيطة والسلع النهائية يتوجّب علينا التمييز بين السلع النهائية للاستهلاك والسلع النهائية للاستثمار .

(*) مثالنا في ذلك، تحول القطن من مادة أولية، بعد حلجه وغزله ونسجه إلى سلعة وسيطة، ومن ثم إلى البسة قطنية كسلعة نهائية .

1- سلع نهائية للاستهلاك :

متى نقول عن هذه السلعة بأنها نهائية ؟ الجواب، عندما تخرج من الـــــــدورة؟ أو التدفق الاقتصادي (أي عندما تخرج من السوق نهائياً). بمعنى آخر ، عندما تذهب لمن يستخدمها (يستهلكها) استخداماً نهائياً يؤدّي إلى عدمها أو فنائها بشكل نهائي وقاطع. فالفرد عندما يشتري "القميص أو البنطال" يكون بهدف استخدامه الشخصي وإتلافه مع مرّ الزمن، هذا ما ندعوه بالسلعة النهائية للاستهلاك . وإذا أخذنا سلعة أخرى غذائية، فإنّ خروجها من السوق وذهابها للمستهلك يعني عدمها مباشرة (إلغاء وجودها فيزيائياً) (*).

في الحقيقة، سندرس في الفصول القادمة كثيراً من المعلومات المتعلقة بسلوكية المستهلكين على مستوى الاقتصاد الكلّي... ولكن ما يهم الآن هو فهم أهمية تدفّق الإنتاج في أيادي المستهلكين، والتي من خلالها تتم عملية إشباع رغباتهم وحاجاتهم. ويعتبر الاقتصاديون أنّ الاستهلاك هو الغاية النهائية للفعالية الاقتصادية بالكامل، وإذا توقف – لسبب ما – فإنّ الاقتصاد ينهار كليّاً .

2- سلع نهائية للاستثمار :

لو تابعنا ما ينتج عن العملية الإنتاجية من سلع وخدمات نهائية، نلاحظ بأنّ غالبيتها هي عبارة عن سلع نهائية استهلاكية، لكننا نلاحظ أيضاً أنّ جزءاً من هذه السلع النهائية هي سلع استثمارية ... بمعنى أنها عبارة عن آلات وتجهيزات نهائية (تباع وتُشترى في السوق من قبل قطاع الأعمال أو المنتجين) يتم استخدامها بهدف خلق سلع وخدمات جديدة، ومثالنا في ذلك :

- الآلة، وتستخدم في العملية الإنتاجية .
- المباني، التي تزودنا بالمكاتب والشقق .
- الخطوط الحديدية، التي تساهم في النقل ... الخ

(*) لايمكن إلغاء بعض السلع الاستهلاكية إلغاءً تاما، إذ يتحول بعض منها كليا أو جزئيا إلى فضلات ونفايات اعتاد علم الاقتصاد التقليدي إهمالها . أما اليوم، فهناك دراسات لإعادة تدويرها في الاقتصاد والاستفادة منها (مثال : البلاستيك ... الخ) .

هذا يعني أنّ هناك فارقاً بين السلع المستخدمة من أجل الإنتاج والسلع المستخدمة من أجل الاستهلاك، ويأتي هذا الفارق بأن السلع الاستثمارية تستخدم من قبل المنشآت والمصانع على شكل تجهيزات إنتاجية يتم إطفاؤها (استهلاكها أو هلكها) بناءً على عمرها الزمني (*)... ولذلك ندعو هذا النوع من السلع بالاستثماري أو بالسلع الرأسمالية لتميزها عن الأولى : السلع الاستهلاكية .

وضمن هذا المنطق من التحليل ، يتوجّب علينا التمييز بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي ... فالأول هو عبارة عن تدفّق الإنتاج الذي يذهب لتشكيل أو تكوين رأس المال، وتعبير إجمالي يعني أنّ جزءاً من هذا الاستثمار يتم من أجل تعويض اهتلاك رأس المال ذاته، بينما يذهب الجزء الآخر لتحقيق إضافة في مخزون رأس المال، وهذا ماندعوه بالصافي (3) .

أخيراً ، لابدّ من أن نختم الحديث عن موضوع الإنتاج من خلال توضيح ماالمقصود بالاستهلاك وبالاستثمار، وذلك من خلال الرسم التالي (1-2) الذي يحمل عنوان التدفقات في الاقتصاد ، والذي يسمح لنا باستنتاج السمات الرئيسة للعملية الإنتاجية :

1- تدفق الإنتاج دوري ويتجدّد تلقائياً من خلال التغذية الذاتية.. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه "الدورية" هي واحدة من أهم العناصر المحددة للاقتصاد الكلّي، الذي سندرسه في الفصول القادمة .

(*) وحتى يمكن إطالة عمرها الزمني عن طريق : الصيانة والتجديد ... الخ

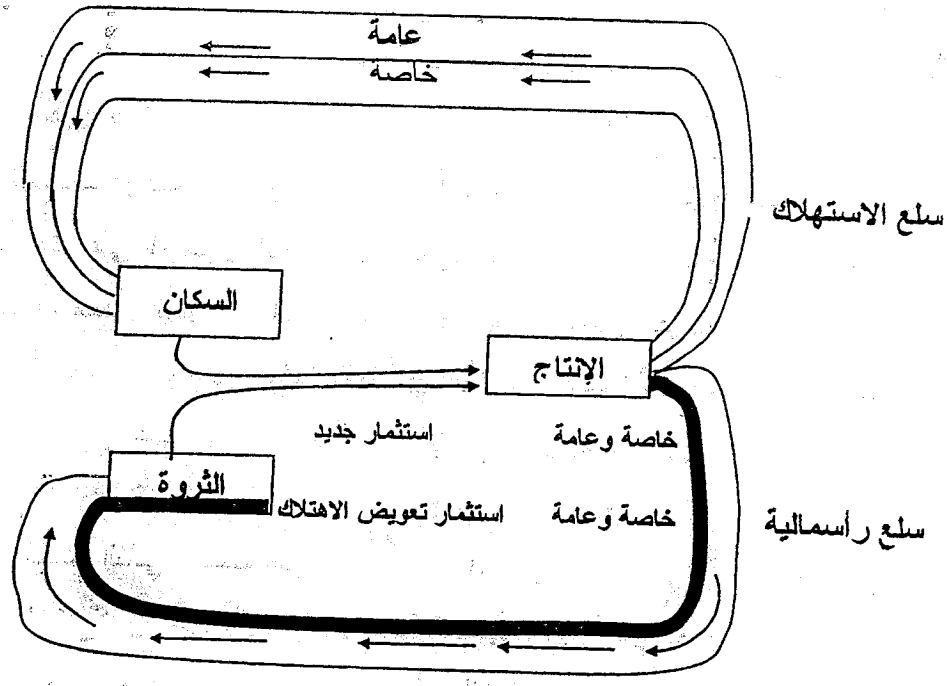

الشكل (1-2) التدفقات في الاقتصاد

2- يترتّب على المجتمع أن يأخذ قراراً (أو خياراً) بين الاستهلاك والاستثمار... فعلى أي مستوى من مستويات الإنتاج، أو عند مستوى معطى في الإنتاج، يُشكّل كلٌّ من الاستهلاك والاستثمار منفذين متنافسين لتصريف هذا الإنتاج. علاوة على ذلك، لايمكن لأي مجتمع أن يزيد من رأسماله إلاّ عن طريق وسائل الإنتاج أو السلع الرأسمالية التي لايستهلكها (*).

3- تتوزّع تدفقات كلّ من الاستهلاك والاستثمار باتجاه استخدامين اثنين : استخدام عام واستخدام خاص ... فالقطاع العام أيضاً يقوم باستهلاك وباستثمار جزء من الإنتاج المتحقق في الاقتصاد، على غرار الخاص .

4- وعلى مستوى الوطن، يُمثل الإنتاج الكمية الكلية أو الإجمالية من السلع والخدمات الجاهزة للإستخدام العام والخاص، استخداماً استهلاكياً أو استثمارياً (رأسمالياً) .

(*) بمعنى أن التنافس قائم بين الاستهلاك والاستثمار دائما ... وكلما أنقصنا النسبة المخصصة للاستهلاك من الإنتاج كلما كان بإمكاننا زيادة حصة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في السنوات اللاحقة .

ثالثاً – الثروة :

تعـــــدّ دراسة الإنتاج وتدفقه ذات أهمية بالغة، لأنّ مناقشة وفهم وحل جملة من المشكلات على المستوى الاقتصادي الكلّي، مثل : مستوى الناتج القومي الإجمالي، حجم العمالة، معدّل النمو ... الخ ، تتوقف أو تعتمد مباشرة على حجم تدفقات الناتج الكلّي في الاقتصاد . وحتى يمكننا القول إنّ مستوى معيشتنا كمواطنين (كمستهلكين) يتوقّف بشكل كبير على القسم الخاص من الإنتاج الذي يذهب إلى الاستهلاك الخاص والعام.

أما القسم الثاني المخصّص للاستثمار (التكوين الرأسمالي)، أي الجزء الذي يذهب من الإنتاج من أجل خلق سلع رأسمالية جديدة، فهو الذي يُعتبر بمثابة المصدر الرئيس لمخزوننا الوطني أو لثروتنا القومية. فالاستثمار هو المكوّن الرئيس للثروة، ولكن ماهي الأنواع أو الأشكال المختلفة للثروة؟ أو بمعنى آخر ممّ تتكوّن ثروتنا القومية؟ (4) إن الجدول التالي (1-2) يشير إلى المكوّنات الرئيسية للثروة القومية لبلد ما (الأرقام افتراضية)، تلك المكوّنات التي لاحظناها من خلال الجو سابقاً (الأرض، المباني، التجهيزات ... الخ). ويمكننا أن نسجّل الملاحظات التالية :

1- لا تتضمّن الثروة كلّ السلع المادية الموجودة في المجتمع، ومثالنا في ذلك ما يملكه البلد من محتويات في المكتبة المركزية الوطنية التي لا يمكن تقديرها بثمن .

الجدول (2-1) – مكوّنات الثروة القومية وقيمها لبلد ما

(الأرقام افتراضية)

النـــــــــــــــــــوع	مليار الليرات
* **الأبنية**	
مباني السكن	953
منشآت إنتاجية	857
إدارات	745
* **التجهيزات**	
التجهيزات الإنتاجية (آلات ...الخ)	544
التجهيزات الاستهلاكية المعمرة (سيارات...الخ)	497
المخزون	707
* **الذهب النقدي وعملات أخرى**	16
* **الأراضي**	
الأراضي المزروعة	336
الأراضي الخاصة (شقق سكنية ...)	706
أملاك عامة	243
* **الأصول الأجنبية الصافية** (صافي مانملكه على العالم الخارجي)	78
* **الإجمالي**	**5,682**

2- كذلك، لا يمكن تقدير الإنتاج الفني أو التجهيزات العسكرية التي لا تظهر في الإجمالي في الجدول .

3- كذلك، لا يظهر في الجدول غالبية الثروة العامة المتوفّرة على أرض الوطن، كونها غير قابلة للتقدير مسبقاً (إلاّ بشكل اسمي تقريبي)... وهذا يعني أنّ الجدول لا يقدّم – في أحسن الأحوال – سوى تقدير إجمالي للثروة الاقتصادية القومية .

4- والأهم من هذا وذاك ، أن الجدول يهمل حساب قيمة المؤهلات والمعارف الخاصة بأبناء الوطن، والذي يُعتبر في أيامنا الحالية – حيث بدأ يسيطر الاقتصاد المعرفي – من أهم مكونات الثروة القومية ... وهذا ما يُدعى برأس المال البشري والمعرفي.

ولو عدنا أخيراً إلى تعبير "رأس المال Capital "، لقلنا بأنه يُمثل كل ماتمكنت الأمة من إنتاجه اليوم، وفي الماضي (أي رأس المال الذي لم يفن بعد أو الذي لم يتم اهتلاكه بعد) .

5- ويمكننا لفت الانتباه إلى أن طريقة حساب الثروة القومية الواردة في الجدول السابق تهمل أيضاً عنصرين اثنين هامين :

أ – الحسابات المصرفية للأفراد (أبناء الوطن) .

ب – الأصول المالية للأفراد (أبناء الوطن)، كالأسهم والسندات والضمانات المصرفية و ... الخ .

ويبرر البعض إهمال هذين العنصرين بسبب حساب الأشياء التي تمثلها هذه الأصول المالية، كالمنازل والمنشآت والآلات ... الخ . إذ إن هذه الأصول تُعلمنا وتوضح لنا كيف تتوزع ملكية هذه الثروة في المجتمع . وحتى الحسابات المصرفية، يعاملها الاقتصاديون معاملة الأصول المالية لأنها عبارة عن المقابل الذي حصل عليه الأفراد لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية (أي عوائد عناصر الإنتاج) .

أما السؤال الذي يطرح نفسه الآن : لماذا يظهر في الجدول السابق ما أسميناه "بالذهب النقدي" وعملات أخرى ؟ والجواب – بكل بساطة – لأن العالم الخارجي (الأجانب) يقبل تبادل أو مبادلة أصولهم الحقيقية مقابل الذهب، ومن المحتمل أن يرفضوا عملتنا المحلية في مثل هذه الصفقات .

وكذلك، أخيراً، تُمثل الأصول الأجنبية الصافية قيمة مجموع الأصول الحقيقية المتمثلة بالمصانع والمنشآت الموجودة في الخارج والتي تعود ملكيتها لأبناء الوطن،

مطروحاً منها قيمة الأصول الحقيقية الموجودة على أرض الوطن والتي تعود ملكيتها للأجانب .

6- أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بعدم التساوي أو التطابق تماماً بين الثروة القومية للبلد المدروس ومجموع الثروات الشخصية الفردية لأبناء الوطن. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى أنه – على مستوى الفرد – تُعتبر الثروة (ثروته الشخصية) بمثابة دائنية له على شخص آخر ، بينما على مستوى المجتمع تُعتبر الثروة (الثروة القومية) بمثابة مخزون للأصول المادية التي يملكها المجتمع بالكامل، علاوة على ما نملكه في العالم الخارجي.

بمعنى آخر ، تُعامل الثروة القومية إذاً كظاهرة حقيقية، أي إنها النتاج الحقيقي أو الفعلي لأنشطة الماضي. بينما تعني الثروة المالية – التي هي عبارة عن الشكل الذي يمتلك من خلاله الأفراد أو المواطنين ثرواتهم – الشكل الذي من خلاله تتم عملية تملّك الأصول الحقيقية في المجتمع .

ملخص الوحدة الدراسية الثانية

- إن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو تزويد الطالب برؤية اقتصادية كلية (ماكرو)، فلقد بدأنا بتوضيح تدفق الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلّي والذي سيحتل جزءاً كبيراً من اهتمامنا على مدى فصول لاحقة عدة

- كما أن دراسة تدفق الإنتاج هذا حررت مجموعة من المفاهيم والكلمات التي سنستعملها لاحقاً بشكل كبير ومتكرر . ومن الضروري الآن فهم الفارق بين السلع الوسيطة والسلع النهائية، وكذلك فهم لماذا نقسم تلك الأخيرة بين فئتين : الاستهلاك ورأس المال، وبالتالي الانتباه لضرورة التمييز بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي... فجميع هذه المفردات ستتكرر كثيراً في الفصول القادمة .

- كذلك ، أوضحنا أهمية وضرورة فهم ما المقصود بالثروة القومية، وكيف تساعدنا على رؤية كيف يذهب "التدفق الإنتاجي" باتجاه الاستثمار الذي يتحول إلى جزء هام من مخزون الثروة القومية، مع ضرورة تبيان الفارق والتمييز بين الثروة "الحقيقية" و"المالية" .

- **كلمات ومفاهم للحفظ :**

اقتصاد كلي (ماكرو) – سلع وسيطة – سلع نهائية – سلع استهلاك – سلع استثمار – استثمار إجمالي – استثمار صافي – استبدال – رأس مال – ثروة حقيقية – ثروة مالية .

أسئلـــــة للمراجعة ؟

1- لماذا لا تدخل الأسهم والسندات (الأوراق المالية) في حساب الثروة القومية

2- ما المقصود بتعبير الاستثمار الصافي ؟

3- ما الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي ؟

4- لماذا نعتبر الاستثمار كسلعة نهائية وليس كسلعة وسيطة ؟

5- هل يمكن أن توجد أمة تمتلك ثروة قومية غنية وشعبها فقير؟ ولماذا ؟

هوامش الوحدة الدراسية الثانية

(1) : لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم ، انظر :

- Encyclopédie Economique, Douglas Greenwald, ed., McGraw Hill, pour l'édition Française, Economica, Paris, 1984, p(571).

(2) : لمزيد من التفاصيل عن مفهوم Micro ، انظر :

- Ibiden, 1984,p(612)

(3) : لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر : د. أحمد رفيق قاسم، ود.أحمد الأشقر، "التحليل الاقتصادي الكلي" ، منشورات جامعة حلب، 1993 ، صفحة (125 وما بعدها) .

(4) : انظر ،

- Galbraith, J.K., et Salinger, N.,1978, "Tout savoir ou Presque sur l'économie" Editions du Seuil, Paris, pp(45-47)

الوحدة الدراسية الثالثة

الناتج القومي الإجمالي

الوحدة الدراسية الثالثة

الناتج القومي الإجمالي

تمهيـــــد :

ألقينا بعض الضوء – في الفصل السابق – على التدفق الإجمالي للناتج القومي، الذي يلعب دوراً هاماً في دراستنا للاقتصاد الكلّي. ويمكننا الآن أن نقدّم تعريفاً أولياً للناتج القومي : "هو قيمة الناتج الكلي السنوي من السلع والخدمات النهائية لبلد ما مقدراً بعملتها المحلية "(1) . ونلاحظ من التعريف التركيز الكبير على تعبير "النهائية"، أي السلع والخدمات النهائية، لذا سنتوقف في البداية عند هذا المفهوم .

الوحدة الدراسية الثالثة

الناتج القومي الاجمالي

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادرا على :

1 - معرفة ما المقصود بالسلع النهائية و نماذجها المختلفة ٠

2 - معرفة التدفقات الأربعة للناتج النهائي ٠

3 - التمييز بين التدفق و المخزون ٠

4 - معرفة ماذا يعني الناتج القومي الإجمالي ٠

5 - تحديد الربط بين الناتج القومي الإجمالي و الرفاه الاقتصادي ٠

6 - معرفة محددات النمو الاقتصادي ٠

7- معرفة العلاقة بين الإنتاج و الطلب ٠

8 - معرفة العلاقة بين التكلفة و الدخل ، و بالتالي تبيان العلاقة تكلفة عناصر الإنتاج و الدخل القومي ٠

9 - التمييز المؤشرات المختلفة المنبثقة عن الناتج القومي الإجمالي ٠

الوحدة الدراسية الثالثه

الناتج القومي الاجمالي

أولاً – ما المقصود بالسلع النهائية ؟

يقودنا مفهوم الناتج القومي الإجمالي للتساؤل حول قياس قيمة الناتج النهائي في النظام الاقتصادي المدروس، أي القيمة الإجمالية لمجمل السلع والخدمات التي حصل عليها المستهلكون والتي ذهبت لاستبدال رأس المال (تعويض الاهتلاك) وإلى تكوين رأس مال جديد (استثمار صافي) .

وهذا يعني بأننا لانقوم بحساب السلع الوسيطة داخل هذا المؤشر أو المجموع الكلي، أي أننا لانجمع قيمة القطن وقيمة النسيج وقيمة الألبسة عندما نحسب قيمة الناتج القومي الإجمالي (*)... وقد تكون مثل هذه الحسابات للقيم المذكورة مفيدة لأسباب ولموضوعات أخرى لها علاقة بمناقشة الفعاليات الاقتصادية .

إذاً ، عندما نقوم بحساب الناتج القومي الإجمالي فإننا لانجمع سوى قيم السلع النهائية فقط، المستخدمة من أجل الاستهلاك والاستثمار، ولمدة عام فقط ... وهذا يعني أن المبيعات من السيارات المستعملة والتحف أو القطع النادرة القديمة... الخ لاتدخل في حساب الناتج لهذا العام لأنها سبق ودخلت في حسابه في سنوات صنعها (إنتاجها) السابقة .

1- النماذج المختلفة من السلع النهائية (2) :

الآن، سنقوم بتعميق الفكرة التي أشرنا إليها ، سابقاً ، والمتعلقة بأن تدفقات الإنتاج تنقسم إلى قسمين رئيسيين هامين : الاستهلاك والاستثمار الإجمالي.

في البداية، لابدّ من لفت الانتباه إلى جزء صغير من إنتاجنا الوطني الذي يتسرب نحو الخارج ونطرح منه مايدخل إلى الوطن من تدفقات إنتاج العالم الخارجي، أي الصادرات مطروحاً منها الواردات أو ما يدعى بالصادرات الصافية والتي تأخذ

(*) إن ثمن القميص يتضمن قيمة كل المنتجات الوسيطة التي يتألف منها .

الإشارة السالبة في حال زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات. إلاّ أننا سنهمل هذا الأمر في هذا الفصل والفصول اللاحقة حتى الوصول إلى التجارة الخارجية أو إلى فكرة فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي.

وتعتبر هذه الإشارة ضرورية ، لأن الصادرات الصافية هي بمثابة استثمار ذلك لأنها عبارة عن سلع لم يتم استهلاكها داخل الوطن، وطالما أننا ننوي الآن استبعادها فهذا يعني أن الاستثمار الذي سنتحدث عنه يحمل اسم : الاستثمار المحلي الخاص الإجمالي. وهذا الأخير لايضم سوى الاستثمار بالأصول "الفيزيائية" أي المادية، مثل : المصانع، المخزون، بيوت السكن... الخ ، والذي ينتج عن إنفاقات شخصية خاصة .وبالتالي، فالاستهلاك العام والاستثمار العام لايُعتبران إنفاقات استهلاكية شخصية ولااستثمار محلي خاص إجمالي ... فإجمالي المشتريات العامة من السلع والخدمات النهائية تُشكّل فئة خاصة ندعوها : المشتريات العامة من السلع والخدمات .

2- التدفقات الأربعة للناتج النهائي :

من الفقرة السابقة، يمكننا أن نستنتج بأنه لدينا تدفقات أربعة للناتج النهائي، وكل واحد من هذه التدفقات يذهب إلى مشترٍ نهائي (أو مقصد أخير)... ولهذا ، يمكننا القول بأن الناتج القومي الإجمالي هو حاصل جمع الإنفاقات الاستهلاكية الشخصية أو الخاصة (C) ، والاستثمار المحلي الخاص الإجمالي (I) ، والإنفاق أو المشتريات العامة (G) ، والصادرات الصافية (X) . وتكتب المعادلة على الشكل التالي (3) .

$$GNP = C + I + G + X$$

إن دراسة هذه المعادلة من عام لآخر تسمح لنا بتبيان معدل النمو السنوي في الاقتصاد المدروس، كما تمكننا من وضع شكل بياني يمثل سلسلة زمنية تشرح التطورات الاقتصادية الحاصلة في هذا البلد المعني .

3- التدفق والمخزون :

حتى هذه اللحظة ، كان حديثنا متعلقاً بتدفقات الإنتاج... وكان ذلك مقصوداً لأن "الناتج القومي الإجمالي" هو عبارة عن "مفهوم تدفق" . أما الثروة أو رصيد رأس

المال فهما عبارة عن "مفهوم مخزون" نظراً لتثبيت وجودهما في لحظة معينة (*). والحقيقة، يشير مفهوم الناتج القومي الإجمالي إلى "الإيقاع" الذي تحقق به خلال هذا العام مثلاً، فإذا لم يُستهلك هذا الإنتاج المتحقق فذلك يعني بأنه دخل في "خزان أو مستودع" ازدادت قيمة محتوياته بمقدار هذا الإنتاج المتحقق في هذا العام .

ولكن، كما هو معروف وحاصل، يُستهلك الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر خلال إنتاجه، وبالتالي فإن قيمته هي قيمة تدفق الإنتاج في السنة الجارية، وليس عبارة عن مجموع أو إجمالي معطى للإنتاج في لحظة محددة .

ثانياً – الناتج القومي الإجمالي : أداة قياس .

يُعتبر مفهوم الناتج القومي الإجمالي مفهوماً ضرورياً من أجل تقدير وحساب النتائج التي وصل إليها الاقتصاد المعني، ولكن يجب الانتباه إلى مزايا (محاسن)، ومساوئ (قصور) هذا المؤشر الاقتصادي الهام (4) .

1- يأخذ هذا المؤشر (الناتج المحلي الإجمالي) بالحسبان القيم المقدّرة بالوحدات النقدية فقط، ولايأخذ (أو يستبعد) القيم المقدّرة بالوحدات المادية (الفيزيائية) أي إنه يأخذ قيمة الوحدات المنتجة وليس عددها أو حجمها. وهذا يعني بأن قيمة الناتج القومي الإجمالي تتأثر بالأسعار السائدة وبتغيرها من سنة لأخرى ، فمن الممكن أن تكون الزيادة الحاصلة ناتجة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس عن زيادة حقيقية في حجم الإنتاج .

وبغرض إجراء مقارنة من سنة لأخرى لمعرفة معدل النمو الحقيقي في هذا الناتج، لجأ الاقتصاديون إلى حساب ما أُنتج في هذه السنة بأسعار سنة أخرى أطلقوا عليها : سنة الأساس ... بمعنى أنهم ثبّتوا الأسعار (أو مستواها) من أجل معرفة أن الزيادة في قيمة الإنتاج (إن وجدت) هي حقيقية وليست صادرة عن ارتفاع الأسعار .

2-لايمكن للناتج القومي الإجمالي – غالباً – أن يعكس بأمانة التغيرات التي تؤثر في نوعية وجودة الإنتاج ... تلك هي نقطة الضعف الثانية لهذا المؤشر. وتعود الصعوبة

(*) إن تكوين رأس المال (أو الثروة) هو عبارة عن تدفق، ولكن رصيد رأس المال (أو الثروة) في لحظة معينة هو عبارة عن مخزون (تراكم معين).

في ذلك إلى التغير الحاصل في منفعة السلع والخدمات ذاتها ، فطالما أن " التقنية " تتغير وتتقدم فإن ذلك يؤدي إما إلى تغيير في طبيعة السلعة أو الخدمة، أو يؤدي ذلك إلى ظهور سلع وخدمات جديدة .

3- لايعكس الناتج القومي الإجمالي الهدف من الإنتاج ... ونقطة الضعف هذه تعني أن هذا المؤشر لايحدد لنا على الإطلاق الاستخدام النهائي للإنتاج . إذ قد يزداد هذا الناتج في سنة من السنوات بسبب ارتفاع الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وفي سنة أخرى بسبب زيادة الإنفاق في مجال الدفاع ... وهكذا .

كما تضيف مشكلة تدهور أو تلوث البيئة ضعفاً آخر لهذا المؤشر، لأنه لايبين لنا مدى الضرر الذي ينعكس على البيئة والمجتمع بسبب إنتاج بعض السلع التي تحتاج إلى تقنيات تسيء للبيئة. كما أنه لايمكن تقدير تكلفة هذا الضرر والتعامل معه بطريقة محاسبية واضحة ودقيقة على الرغم من كل الجهود التي تُبذل في هذا الإطار .

4- لايتضمن الناتج القومي الإجمالي غالبية السلع والخدمات التي لاتتوجه إلى البيع ... كما أنه يعلمنا فقط عن حجم الإنتاج النهائي، ولايأخذ بالحسبان درجة إشباع المستهلكين وكذلك عمل المرأة (ربّات المنازل) في بيتها . أما إذا تمّ التعاقد مع طبّاخ أو عامل تنظيف أو مربية أطفال ... الخ فيدخل ذلك في حسابات الناتج ، لأنه يتم عن طريق السوق (عن طريق البيع والشراء لهذه الخدمة) .

5- لايأخذ الناتج القومي الإجمالي قيمة "الترفيه والتسلية" ... فهذا الأمر ضروري من أجل استهلاك السلع المادية والخدمات، إذ على سبيل المثال : ما فائدة أن يمتلك المرء قارباً ولايمتلك الوقت لاستخدامه وتحقيق المتعة والفائدة المرجوة منه. بمعنى آخر، إن توفر الوقت يؤدي إلى زيادة رفاهية الفرد والمجتمع بالكامل، ولكن يواجه الاقتصاديون صعوبة كبيرة في عملية حساب قيمة الوقت المخصص للترفيه والتسلية.

6- أخيراً، لايقدم هذا المؤشر(الناتج القومي الإجمالي) أية إشارة تتعلق بتوزيع السلع والخدمات بين السكان .

ثالثاً – الناتج القومي الإجمالي والرفاه الاقتصادي :

تفرض نقاط الضعف المذكورة سابقاً على الاقتصاديين التعامل بحذر مع هذا المؤشـــر، لاسيما في مناقشة الموضوعات التي لها علاقة بالرفاه. ولهذا السبب، اجتهد

الاقتصاديون من أجل حلّ هذه المعضلة، فمنهم مَنْ طالبَ بحساب مؤشر جديد يحمل اسم "الكلفة القومية الإجمالية" واصطدم بصعوبات جمّة لم تمكنه من متابعة مشروعه. ومنهم مَنْ طالبَ بحساب مؤشر آخر يحمل اسم "الرفاه الاقتصادي الصافي" في موازاة أو في مقابل مؤشر الناتج القومي الإجمالي ... وهكذا .

وتعتبر محاولات جيمس توبين (*) من أجل حساب الرفاه الاقتصادي عن طريق جمع المنافع الفردية وإضافة عناصر أخرى لها – خاصة الخدمات المقدمة من قبل ربّات المنازل إلى أسرها – من أكثر المحاولات جدية وأهمية .

أخيراً، وعلى الرغم من كل هذه النواقص ونقاط الضعف، يبقى مؤشر الناتج القومي الإجمالي الأداة الأكثر بساطة وأهمية من أجل معرفة إجمالي النشاطات السلعية و الخدمية في الاقتصاد .

رابعاً – محددات النمو الاقتصادي :

يعتمد الإنتاج على العمل، ويتبع هذا الأخير لحجم القوة العاملة التي تشكّل نسبة معينة من السكان (5) . وبالتالي، فإن المحدد الأول الذي يهمنا هو عدد العاملين في الاقتصاد كنسبة معينة من قوة العمل المتاحة . ولقد لوحظ في الاقتصاديات كافة أن هذه النسبة هي بارتفاع مستمر بسبب ازدياد السكان أولاً وتأثير الفئات والشرائح العمرية ثانياً ومشاركة المرأة المتزايدة يوماً بعد يوم ..الخ . ودون الدخول في التفاصيل في كل نقطة على حدة، نعتبر أن الوقوف على مفهوم "إنتاجية العمل" هو من الأهمية بمكان لأنه يسمح بشرح وتوضيح جزء من النمو الحاصل في الاقتصاد على المدى الطويل. والسؤال كيف يقيس الاقتصاديون إنتاجية العمل؟ والجواب : بقسمة الناتج الكلي من السلع والخدمات على العدد الكلي لساعات عمل العامل الواحد .

ويُعتبر مؤشر إنتاجية العمل واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على فهم النمو الاقتصادي في البلد المعني والعمل على زيادة معدلاته... ويتم ذلك عادة من خلال رفع هذه الإنتاجية عن طريق (6) :

(*) حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد .

1- تحقيق النمو في رأس المال البشري، والمقصود في هذا الأخير مجمل المؤهلات والمعارف التي تمتلكها قوة العمل في بلد ما ... فكلما نمت وازدادت معارف الناس ومداركها وتأهلت وتدربت بشكل مستمر، ارتفع مستوى الأداء وبالتالي الإنتاجية، التي بدورها تؤثر بقوة في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد .

2- سهولة وحرية حركة وانتقال اليد العاملة ، التي تساهم مساهمة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية العمل المتحققة بالاقتصاد لأنها تؤدي لانتقال اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة إلى الأماكن التي تحتاجها .

3- العنصر الثالث له علاقة بدخول الاقتصاد بما يدعى بحالة أو بمرحلة الإنتاج الواسع والوفير، الذي يساعد على تقسيم وتنويع في العملية الإنتاجية، ويزيد من إمكانية الاستبدال بين عناصر الإنتاج، ويعمل على تحقيق مستويات عالية جداً من الإنتاج (كماً ونوعاً) .

4- تستدعي دخول وحدة إضافية من وحدات العمل زيادة في رأس المال المستخدم (تجهيزات..)، وبالتالي فإن الزيادة الكمية في رأس المال المستخدم تؤدي إلى تحسن في إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج طبعاً .

خامساً – الإنتاج والطلب :

يمكن البدء بطرح السؤال التالي : كيف نقدّر حجم الطلب الذي يكفي لشراء كل الإنتاج؟ وهذا يعني – بكل بساطة – أن هناك علاقة بين الطلب والإنتاج ... إذ يعتبر المنتج أن العنصر المحدد والأهم هو الطلب أو القوة الشرائية، أي وجود مشترين راغبين وقادرين على شراء السلعة عند السعر الذي يرغبه البائع .

لو سألنا المشتري من اين حصلت على النقود ؟ لأجاب على الفور من الدخل الذي أحصل عليه لقاء عملي في مكان ما ... ولكن من أين يأتي هذا الدخل نفسه ؟ والجواب من مساهمة صاحبه في العملية الإنتاجية . وهكذا، فالطلب يُحرّض على الإنتاج، والإنتاج يُحرّض على الطلب (من خلال توزيع الدخول على أصحاب عوامل أو عناصر الإنتاج)، والشكل (1-3) يوضح هذا التدفق الدوراني .

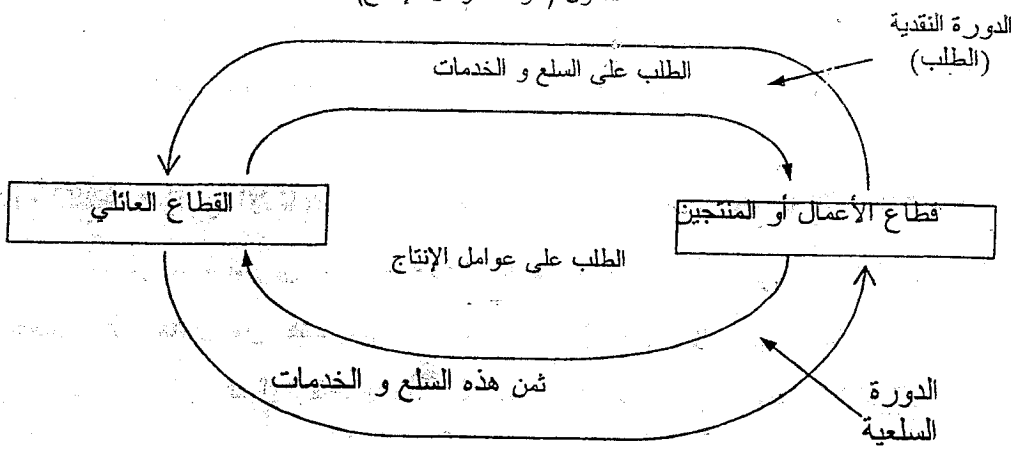

الشكل (1-3)

(التدفق الدوراني في اقتصاد مغلق)

وبلاتدخل للحكومة

نلاحظ من الشكل (1-3) ، الذي يفترض أننا في اقتصاد مغلق وبلا تدخّل للحكومة، كيف تنطبق الدورتان (السلعية والنقدية) على بعضهما البعض، فقطاع الأعمال الذي يطلب عناصر الإنتاج من القطاع العائلي يدفع لقاءها ثمناً (مايشكل الدخل) ، والقطاع العائلي الذي يطلب السلع والخدمات التي أنتجها قطاع الأعمال يدفع ثمنها أيضاً. فالدخول التي حصل عليها الناس – لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية – شكّلت الطلب الفعلي على الإنتاج .

سادساً – التكلفة والدخل :

في الحقيقة، عندما يقرر المستحدث القيام بالعملية الإنتاجية فإن ما يشغله ليس الدخل فقط وإنما حساب التكلفة أيضاً ... فالنقود التي يدفعها أثناء العملية الإنتاجية تُشكّل – بالنسبة إليه – تكلفة هذا الإنتاج . وتنقسم هذه التكلفة إلى عدة أقسام أو أنواع، منها مايذهب لدفع الأجور والرواتب ، ومنها مايذهب لشراء المواد المستخدمة في الإنتاج، ومنها مايذهب لتعويض الاهتلاك ومنها للضرائب ... الخ .

وهذا يعني أن مفهوم "التكلفة" يسمح لنا بالدخول في الدورة الاقتصادية الكلية داخل الاقتصاد المعني، إذ لو تمكنّا من تبيان كيف تصبح هذه الأنواع المختلفة للتكلفة

عبارة عن دخول فسنتمكن من تحقيق خطوة جيدة على طريق فهم فيما إذا سيباع الناتج القومي لمن قام بإنتاجه أصلاً .

1- تكلفة عناصر الإنتاج والدخل القومي :

لنتذكر مرة أخرى عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، الاستحداث)... يحصل كل عامل من هذه العوامل على عائد (دخل)، فالعمل يحصل على الأجور والرواتب، ورأس المال يحصل على الفائدة، والأرض على الإيجار أو الريع، وأخيراً الاستحداث (التنظيم) يحصل على الربح .

والجدير بالذكر أنه من وجهة نظر الممارسة أو التطبيق المحاسبي الحقيقي، لايظهر الربح كتكلفة... ولكن في دراستنا هنا، يتوجب علينا اعتباره بمثابة نوع خاص من التكلفة كونه يمثل عائداً من العوائد لأحد عناصر أو عوامل الإنتاج. والآن نقدم الملاحظتين التاليتين :

أ- تشكل هذه العوائد تحويلات (عمليات دفع) لأصحاب عناصر الإنتاج من أجل تأمين وتحقيق العملية الإنتاجية للوصول إلى الإنتاج المنشود . وبمعنى آخر،عوائد عناصر الإنتاج هي التي سمحت بظهور المنتجات، بغضّ النظر إن كانت من إنتاج القطاع العام أو القطاع الخاص. وكامل القيمة التي أضيفت للاقتصاد كانت في مقابل الدفعات التي دفعتها المنشأة لمالكي عناصر الإنتاج، دون أن ننسى ثمن مستلزمات الإنتاج والضرائب وغيرها ... الخ .

ب- لو قمنا بجمع ثمن أو كلفة هذه العناصر مجتمعة في كافة المنشآت العامة والخاصة، فإننا نحصل على إجمالي القيم المضافة المتحققة في الاقتصاد خلال السنة المدروسة. ونحصل بالمقابل على الدخل القومي، والذي سيكون حُكماً أقل من الناتج القومي الإجمالي، لأنه لايُدخل تكاليف الإنتاج الأخرى، مثل : أنواع محددة من الضرائب والاهتلاك .

5 BACK MEI AD

سابعاً – المؤشرات المختلفة المنبثقة عن الناتج القومي الإجمالي :

إذا كانت نقطة الانطلاق لهذه المؤشرات المختلفة هي الناتج القومي الإجمالي، أي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية هي سنة، فالمؤشر الثاني الذي يلي هو : الناتج القومي الصافي، والذي نحصل عليه :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاهتلاك

وذلك لأنه تُستعمل في عملية الإنتاج مجموعة من الآلات والأدوات والمباني وغيرها مما يُطلق عليها اسم رأس المال الثابت، ولما كان هذا الأخير يُهتلك تدريجياً مع الزمن (ولكل من الآلات والمباني وغيرها عمر زمني محدد) من جرّاء استعماله في العملية الإنتاجية فإن إدارة المشروع تخصص سنوياً جزءاً من قيمة إستثماراتها لتعويض اهتلاكات رأس المال الثابت (هذا ما أشرنا إليه سابقاً كجزء أو كنوع من أنواع التكلفة في المشروع) .

أما المؤشر التالي الذي سنتحدث عنه فهو الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي نحصل عليه كما يلي :

الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج =

الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج (إن وجدت)

وفي الواقع، يقابل هذا المؤشر تماماً الدخل القومي الذي هو كما لاحظنا عبارة عن عوائد عوامل الإنتاج (أي تكلفة الإنتاج)... ويمكننا بعد ذلك الانتقال إلى مؤشرات أخرى مثل : الدخل الشخصي والدخل التصرفي... الخ ، ولكن لامجال لبحثها هنا (*).

يمكننا بعد ذلك ببساطة أن نستنتج أن هذه المؤشرات تنقسم – بخطوطها العريضة – إلى قسمين اثنين، الأول له علاقة بالإنتاج والثاني له علاقة بالدخل ، كما يوضح ذلك الجدول (1-3) التالي :

(*) لمزيد من التفاصيل حولها، يمكن الرجوع إلى مقرر الحسابات الاقتصادية القومية الذي يُدرس لطلبة السنة الثالثة في كليات الاقتصاد في الجامعات السورية .

:onomic

المؤشرات الرئيسة للدخل وللناتج الكليين	
الناتج الكلي	الدخل الكلي
1- الناتج القومي الإجمالي	1- الدخل القومي الإجمالي *
2- الناتج القومي الصافي	2-الدخل القومي الصافي
3- الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج	3- الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج
4- الناتج الشخصي	4- الدخل الشخصي
:	:
الخ	الخ

الجدول (1-3)

يبقى علينا أن نميز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلـــي (أو الجغرافي) الإجمالي، والذي يمكننا أن نحصل عليه من المعادلة التالية :

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – مجموع الدخول من الخارج للمقيمين في الوطن + مجموع الدخول في الوطن للمقيمين في الخارج .

بمعنى أن الناتج المحلي (أو الجغرافي) يمثل حصيلة الأعمال الإنتاجية في سنة معينة لجميع الأشخاص الذين يعملون ضمن حدود الدولة المعينة بغض النظر عن جنسياتهم.. ويمكن بعد ذلك أن نحصل على المؤشرات الأخرى، أي الصافي وبتكلفة عناصر الإنتاج بالطريقة ذاتها .

(*) علما بأن مفهوم الدخل هو حصرا مفهوم صافي .

خاتمـــة

تتعلق الفكرة الهامة في نهاية هذا الفصل بأنه يمكن للإنتاج أن يُولد قوة شرائية كافية لشرائه ... ومن ملاحظة الأحوال والأوضاع الاقتصادية التي تمر فيها البلدان المختلفة، نرى أن هناك – غالباً – عجزاً أو نقصاً في القوة الشرائية وفي بعض الأحيان فائضاً .

نقول في الحالة الأولى، أي عندما يكون هناك نقص، بأن الاقتصاد يمر في مرحلة ركود وكساد . ونقول في الحالة الثانية، أي عندما يكون هناك فائض، بأن الاقتصاد يمر في مرحلة ازدهار وتضخم .

كما تزودنا فكرة "التدفق الدوراني" بقاعدة مفيدة لفهم الفصول اللاحقة وللتحليل على مستوى الاقتصاد الكلي(ماكرو) ... إذ تُشكل تلك الفكرة مفتاحاً لفهم كيف أن تدفق الإنتاج (الناتج القومي الإجمالي) كان بسبب الطلب، وكيف يتوجب على هذا الإنتاج أن يخلق الدخول (القوة الشرائية) القادرة والكافية لشرائه (لتصريفه).

ملخص الوحدة الدراسية الثالثة

تتمحور الأفكار الرئيسة المطروحة في هذا الفصل حول النقاط التالية :

1- تزويد الطالب بالمفردات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي وبعض اشتقاقاته، علاوة على بعض التعابير الاقتصادية، مثل السلع النهائية – السلع الوسيطة – التدفق – المخزون ...الخ ، ولماذا يُعتبر الناتج القومي الإجمالي تدفقاً والثروة مخزوناً ؟ ... الخ .

2- فكرة النمو التي سترافقنا حتى نهاية الكتاب، وكيف يمكن لاقتصاد أن ينمو إما بزيادة الكمية المنتجةأو بتحسين نوعية الإنتاج، وذلك عن طريق رفع مستوى الخدمات المقدمة من عناصر الإنتاج طبعا(أي رفع إنتاجية كل عنصر من هذه العناصر)، لاسيما إنتاجية العمل ورأس المال طبعاً .

3- فكرة أن الاقتصاد قادرٌ على خلق الطلب (القوة الشرائية) الكافي والقادر على شراء الإنتاج المتحقق كاملاً . وكيف تتحول كلفة الإنتاج إما إلى دخول (عوائد عوامل الإنتاج) أو لإيرادات (اهتلاك وضرائب)

4- فكرة المؤشرات المختلفة للناتج وللدخل الكليين، وعملية الانتقال من مؤشر إلى آخر ، مع التفريق بين المؤشر القومي والمؤشر المحلي (أو الجغرافي).

- **كلمات ومفاهيم للحفظ :**

الناتج القومي الإجمالي – الاستثمار العائلي الخاص الإجمالي – صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات)– المخزون والتدفق – القوة الشرائية – الاهتلاك – عوائد عوامل أو عناصر الإنتاج – التدفق الدورالناتج القومي الصافي – الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج – الدخل القومي – الناتج المحلي الإجمالي ... الخ .

أسئلـــــة للمراجعة؟

1-اكتب المعادلة الرئيسة للناتج القومي الإجمالي، وأعطِ أسماءمركباته الأربعة واشرحها بإيجاز .

2- اشرح ما المقصود بالتدفق وبالمخزون .

3- بيّن أهم نقاط القصور في المؤشر الاقتصادي الشهير : الناتج القومي الإجمالي

4- اشرح فكرة التدفق الدوراني في اقتصاد مغلق وبلا تدخل الحكومة، مستعيناً بالرسم المناسب.

5- بيّن كيف تستخلص المؤشرات المختلفة المنبثقة عن الناتج القومي الإجمالي.

6- بيّن الفارق بين المؤشرات القومية والمؤشرات المحلية الخاصة بالناتج والدخل الكليين .

هوامش الوحدة الدراسية الثالثة

(1) : انظر ،

- Encyclopédie Economique, Douglas Greenwald, ed. McGraw Hill, Pour L'Edition Francaise Economica, Paris, 1984, P(789).

(2) : لمزيد من التفاصيل، انظر :

- HEILBRONER, R.L., and THUROW, L.C., 1978, "Understanding Macroeconomics", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, pp(53...).

: (3)

- Ibidem, 1978, p(68).

(4) : لمزيد من التفاصيل، انظر :

- ROUSSEAUX, P., 1980, "Economie politique générale", CABAY Bruxelles, pp .(213-221).

: (5)

- Ibidem, 1980, p(234)

(6) : انظر ،

- HAHN, F.H., et MATTHEWS, R.C.O.,1972, "Théorie de la Craissance Economique" ,Economica, Paris,p(44).

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار والاستثمار

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار و الاستثمار

تمهيـــــد :

حتى هذه اللحظة، لايزال يتصف النموذج (الموديل) الخاص باقتصاد ذي تدفق دوراني بأنه نموذج سكوني (ستاتيكي)، أي أنه يصف وصفاً الوضع الاقتصادي القائم بلا نمو (أو بلا تراجع). إذ يقتصر على تبيان كيف أن الدخول التي يحصل عليها الناس نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية هي كافية وقادرة على خلق الطلب الضروري واللازم لشراء السلع والخدمات المنتجة كافة .

ولكي نقترب أكثر من الواقع، سنحاول في هذا الفصل أن ندخل عنصراً جديداً من عناصر النمو، وهو : الادخار والإستثمار ... إذ إن الهدف النهائي من هذا المقرر هو فهم ظاهرة النمو . فكما هو معروف، لو تساوت معدلات زيادة الإنتاجية مع معدلات الزيادة السكانية مع غياب النمو الاقتصادي في البلاد، فهذا سيؤدي إلى مواجهة مشكلات اقتصادية حادة وقاسية .

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار و الاستثمار

الأهداف الخاصة :

بعد دراسة هذه الوحدة ، يجب أن يكون الطالب قادراً على :

1- معرفة ما معنى الادخار .

2- تمييز بين الادخار الصافي و الادخار الاجمالي .

3- معرفة كيف تتم الاستعاضة عن الادخار .

4- معرفة ما معنى الاستثمار .

5- معرفة الأنواع المختلفة للاستثمار .

6- معرفة ما المقصود بالضارب .

7- معرفة ما المقصود بالنزعة الحدّية للادخار و للاستهلاك .

8- معرفة المحددات الرئيسية للاستثمار .

9- معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين معدل الفائدة و الاستثمار .

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار و الاستثمار

أولاً – ما معنى الادخار؟

في فصل سابق (الإنتاج والثروة)، جئنا على ذكر الادخار – بشكل غير مباشر – من خلال أن ما لايستهلك من الإنتاج المتحقق في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة يذهب للادخار وبالتالي لتكوين رأس المال في الفترة التالية. بمعنى آخر، يخلق الإنتاج دخولاً مقابلة له تذهب كعوائد لعناصر الإنتاج، وعندما يقوم أصحاب هذه العوائد بادّخار جزء من هذا الدخل ، فذلك يعني بأن هذا الجزء لم يذهب للإنفاق الاستهلاكي(*).

لو عدنا إلى تمثيلنا السابق للتدفق الدوراني في الشكل (1-2) ، نلاحظ بأن الإنفاق يمثل العنصر الهام في استقرار و توازن الوضع الاقتصادي. وبالتالي، إذا كان الادخار هو عبارة عن عدم إنفاق، فهذا يعني أنه من الممكن أن يكون وراء تراجع أو تقهقر الاقتصاد نظراً لتحقق فائض في الإنتاج في كل عام، وتراكم هذا الفائض الذي يؤدي إلى الأزمة.

ولكن مثل هذا الأمر غير واضح وغير دقيق... إذ إن الاستثمار (أي إنفاق الأموال على السلع الرأسمالية) يستدعي بالضرورة وجود الادّخار، أي عدم استخدام النقود من أجل إنتاج سلع الاستهلاك، إذاً فالادخار هو ضرورة وشرط من أجل تحقّق عملية الاستثمار .

والسؤال المطروح ، كيف يمكن لمثل هذا الفعل (فعل الادخار) أن يكون بآن واحد معاً ضروري من أجل التوسع الاقتصادي، وخطر على استقرار الاقتصاد؟.

(*) كما يمكننا أن نعتبر العمليات التالية كجزء أو كنوع من أنواع الادخار : شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية أو حتى المبالغ المدفوعة من قبل الأفراد للتأمين على الحياة ... الخ .

1- الادخار الصافي والادخار الإجمالي :

يُقصد بالادخار الإجمالي كل ما يُدّخر من أجل تعويض الاهتلاك ومن أجل زيادة السلع الرأسمالية (أي تكوين رأس المال)، على صورة الاستثمار الإجمالي. ويُقصد بالادّخار الصافي كل ما يسمح بزيادة مخزون رأس المال، على صورة الاستثمار الصافي(1).

فلو رمزنا للاستثمار الإجمالي بـ (I) ، وللاستثمار الصافي بـ (In) وللاستثمار المخصص لتعويض الاهتلاك بـ (Ir) ، فيكون الاستثمار الإجمالي يساوي :

$$I = I_n + I_r$$

يقابل الادخار الإجمالي الاستثمار الإجمالي، ويقابل الادخار الصافي الاستثمار الصافي، أما الفارق بين الادخار الإجمالي والادخار الصافي فهو الذي يقابل استثمار تعويض الاهتلاك أو الاستبدال (2).

ولو عدنا إلى فكرة التدفق الدوراني في الاقتصاد لأمكننا – طالما أننا نتحدث عن الادخار بمعنى الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل – ملاحظة عدم كفاية الطلب في هذا الاقتصاد من أجل امتصاص كامل السلع والخدمات النهائية المنتجة فيه . وبالطبع – كما هو معروف – يجيب الكلاسيكيون على مثل هذه الحالة بأنها مؤقتة طالما أن الادخار (S) سيتحول حكماً إلى استثمار (I) ، بمعنى أنه سيتحول كطلب على السلع الاستثمارية المنتجة في الاقتصاد ... وعلى الرغم من هذا يتوجب علينا الوقوف بشيء من التفصيل حول فكرة عدم كفاية الطلب .

2- عدم كفاية الطلب :

كي نصل تماماً لشرح فكرة عدم كفاية الطلب، نستعين بالرسم التالي (4-1) :

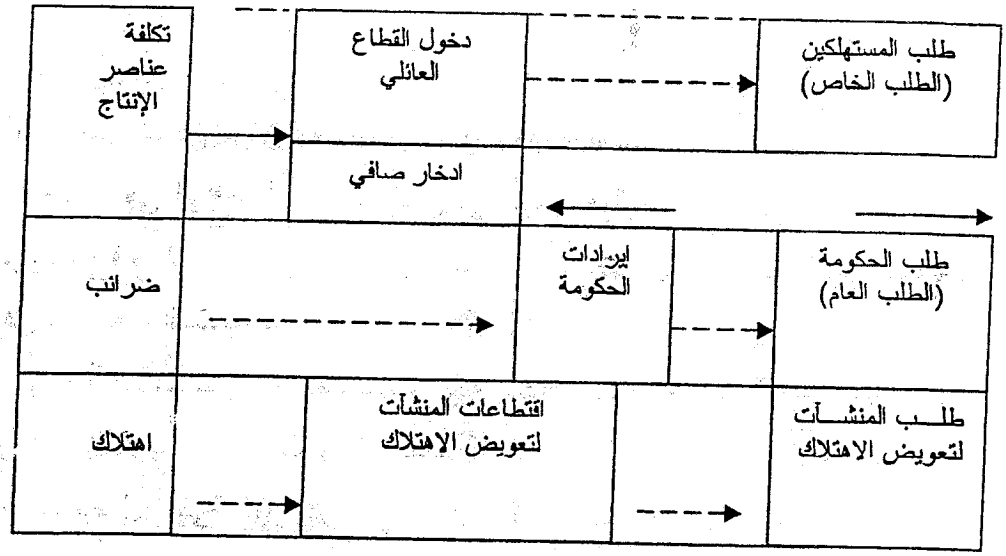

الشكل (1-4)

عدم كفاية الطلب

يُبين لنا الشكل بوضوح عدم كفاية الطلب المترتب عن عدم كفاية الإنفاق الاستهلاكي، وبمعنى آخر يحصل المنتجون الذين ينتجون سلع الاستهلاك على إيرادات أقل من المبالغ التي أنفقوها .

والسؤال الذي يطرح ذاته، ألا يمكن لاقتصاد في حالة نمو – بواسطة الاستثمار – من أن يلغي عدم كفاية الطلب هذه بشكل أو بآخر ؟ .

3- مفارقة الادخار :

يمكننا توضيح تلك المفارقة الخاصة في الادخار، التي تحصل في غالبية الاقتصادات، من خلال تسلسل الأفكار التالية (3) :

أ – أي فعل ادخار يخلق نقصاً (أو عدم كفاية) في الطلب ... وحتى تتم تغطية هذا النقص، سيعاني النظام الاقتصادي من صعوبات لأن المستثمرين لن يتمكنوا من استرداد المبالغ التي أنفقوها بالكامل.

ب – إذا كان سبب هذا النقص يعود إلى الادخار المخصص لتغطية الاهتلاك، فمن الممكن تغطية هذا النقص بالإنفاقات المخصصة لتعويض الاهتلاك. أما إذا كان

نتيجة للادخار الصافي فمن الضروري اللجوء إلى إنفاق في الاستثمار الصافي مساوياً في القيمة حتى نتمكن من إزالة النقص أو عدم كفاية الطلب .

جـ - في الواقع، إن وجود نقص في الطلب يجبرنا على اتخاذ خيار ما : فإذا كنا نرغب باقتصاد ديناميكي ويستثمر بشكل جيد، فيجب علينا اللجوء إلى الادخار الصافي لحل هذه المشكلة .

وإذا أردنا تحاشي هذه المشكلات، فإنه يمكننا مكافحة هذا النقص في الطلب عن طريق دفع وتحريض المستهلكين أو المنشآت الخاصة لعدم الادخار ... في مثل هذه الحالة، سنحصل على تدفق دوراني بشكل أكيد لكننا سنحرم أنفسنا من أي نمو اقتصادي. تلك هي المفارقة ! .

ثانياً - الاستعاضة عن الادخار :

بعد توضيح مفارقة الادخار، يُطرح السؤال التالي: كيف تتم عملية الخروج من هذه المفارقة (أي حل المعضلة)؟ إن الشكل السابق (1-4) يوضح لنا عملية الحل كما يلي:

إذا كان ادخار القطاع العائلي هو السبب في نقص أو عدم كفاية الطلب، فمن المفروض أن يزيد قطاع آخر من إنفاقه من أجل تغطية هذا النقص... وفي الواقع، لايوجد سوى قطاعين آخرين ، هما : الدولة (القطاع العام) والمنتجون (القطاع الخاص أو قطاع الأعمال). وهكذا، فبطريقة أو بأخرى، زيادة إنفاق قطاع من هذين القطاعين ستؤدي إلى تغطية النقص أو عدم كفاية الطلب، وبالتالي تعويض أو الاستعاضة عن الادخار .

أما السؤال الثاني الذي يطرح ذاته، فهو : كيف تتحقق هذه الاستعاضة؟ أي كيف ستوضع هذه المبالغ "المدخرة" من قبل المستهلكين تحت تصرف المستحدثين (المنتجين) في القطاع الخاص أو الحكومة (القطاع العام)؟

في اقتصاد السوق، لاتوجد سوى طريقة واحدة تقوم على "استئجار"(*) هذه الأموال... يبقى من الضروري معرفة أن عملية الاقتراض هذه واستثمار تلك الأموال لايمكن أن تعطي ثمارها إلاّ إذا كان هناك عوامل أو عناصر إنتاج غير مستعملة في الاقتصاد، أي إن الاقتصاد ليس في حالة الاستخدام الكامل... وأن المستثمرين والدولة يرغبون القيام بهذه العملية.

لنفترض الآن أن هؤلاء الأخيرين يرغبون، ولنتساءل كيف سيتمكنون من القيام بهذه العملية؟ وكيف سيحصلون على الأموال اللازمة من أجل توسيع دائرة أنشطتهم ؟

1- زيادة الإنفاق :

توجد ست طرق – يمكن اللجـــوء إليها – من أجل تحقيق هــذه الزيــادة في الإنفاق (4)، هي :

أ – يمكن للقطاع الخاص أن يزيد إنفاقاته عن طريق الاستدانة من القطاع العائلي (من الأفراد) ، وذلك ببيعهم سندات (أوراق مالية) جديدة .

ب – يمكن للحكومة (القطاع العام) أن تزيد إنفاقاتها عن طريق الاستدانة من القطاع العائلي (من الأفراد)، وذلك ببيعهم سندات (أوراق مالية) حكومية جديدة.

جـ – يمكن للحكومة أن تزيد من إنفاقاتها عن طريق اقتراض المبالغ الفائضة الموجودة لدى المصارف التجارية (**).

د – يمكن للقطاع الخاص أن يزيد إنفاقاته عن طريق جذب مدخرات القطاع العائلي باتجاه شركات الأشخاص والشركات المساهمة أو باتجاه أي نوع من أنواع الشركات التي تقوم على المشاركة .

هـ– يمكن للدولة أن تزيد إنفاقاتها من خلال فرض الضرائب على القطاعات الأخرى.

و– يمكن للدولة كما للقطاع الخاص أن يزيدوا إنفاقاتهم بالرجوع إلى مدخراتهم المتحققة سابقاً .

(*) والمقصود "باستئجار" هذه الأموال، الحصول عليها لقاء مبلغ ما ... أي اقتراضها مثلاً من الجهة صاحبة العلاقة أو من خلال وسيط متخصص لقاء فائدة .

(**) في الواقع، هي تقترض من الناس، ولكن بواسطة المصارف .

من خلال النظر للطرق المختلفة أعلاه، يمكننا ملاحظة أن مثل هذه الحالة (حالة الادخار، أو النقص في الطلب) كانت وراء انتشار أنواع متعددة من الأوراق المالية، مثل: السندات (حكومية أو صادرة عن شركات خاصة) – الأسهم (الدخول في الشركات المساهمة) – وأوراق مالية أخرى تفيد في الإفصاح عن المالك الحقيقي للأموال (أو لرؤوس الأموال) (5) ، دون الخوض في الأنواع المختلفة للإيداعات المصرفية وطرق التعامل معها، والتي باتت غير قابلة للحصر بحكم التطورات الهائلة التي حصلت في تكنولوجيا المصارف وأسواق المال علاوةعلى تخطي الحدودالقومية.

2- ملاحظات عامة :

أ – لنرَ ماذا يحصل عندما يوضع الادخار تحت تصرف القطاع الخاص (قطاع الأعمال) في الاقتصاد، وذلك عن طريق الاقتراض المباشر مثلاً، يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (2-4) .

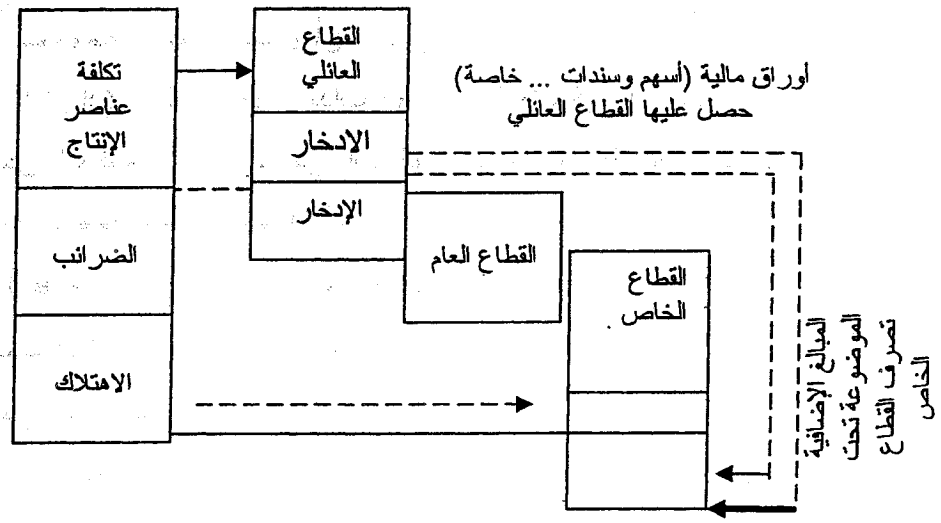

الشكل (2-4)

تحويل الادخار إلى القطاع الخاص

أما إذا كان القطاع العام (الدولة) هو الذي حصل على مبالغ الادخار، فيصبح الشكل كما يلي : (الشكل رقم 3-4) .

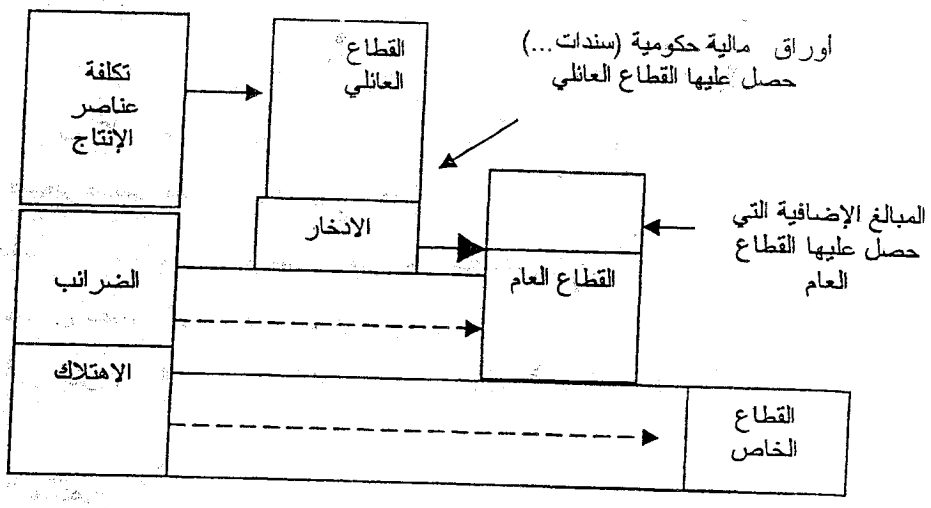

الشكل (3-4)

تحويل الادخار إلى القطاع العام (الحكومة)

ب – لاحظنا في الفقرة السابقة كيف أنه من الممكن تعويض الادخار (الذي يمثل نقصاً في الطلب) عن طريق زيادة مساهمة قطاع آخر (الخاص أو العام)، أي بنقل هذه المبالغ المدخرة في القطاع العائلي إلى القطاعين الآخرين لقاء إصدار أوراق مالية معينة من قبلهما (*). وتأتي الخطوة الثانية لتشير إلى عملية إنفاق هذه المبالغ الإضافية التي تم الحصول عليها إنفاقاً استثمارياً جديداً ، أو تقوم الدولة بزيادة إنفاقها على السلع والخدمات العامة .

جـ – إذا كان من المفروض تغطية (أو تعويض) الادخار الحاصل في قطاع ما، فهذا يعني أنه يترتب على قطاع آخر أن ينفق أكثر مما يحقق من إيرادات (دخل)

د – من المفيد التمييز بين الادخار الحقيقي والادخار النقدي، أي هذه الثنائية التي يحملها مفهوم الادخار ... إذ عندما يتخذ الفرد قراراً بعدم إنفاق كامل دخله، فإنما يعني أنه ادّخر جزءاً منه على شكل نقود (أي الادخار النقدي) أما الادخار الحقيقي فهو الذي يُترجم – بعد مجموعة من العمليات وفترة زمنية ما – إلى إضافة في تكوين رأس المال (أي الاستثمار الجديد) .

(*) حسب طبيعة التحويل : لشراء أسهم في الشركات المساهمة أو لشراء سندات خاصة أو عامة، أو عن طريق الاقتراض من المصارف التي حصلت على ادخارات القطاع العائلي بكل بساطة .

:onomic

هـ - استناداً للفقرة (د) أعلاه، يترتب التفريق بين المدخرين والمستثمرين .. ففي العالم المعاصر، حيث تعقدت الحياة وتنوعت أشكال الوسطاء ، بات الخلاف واضحاً بين المجموعتين على الرغم من بعض الحالات التي تدمج بينهما كما يحصل في بعض المنشآت الصغيرة التي يُحول صاحبها مدخراتها إلى استثمارات جديدة .

وطالما أنه بشكل عام يوجد مجموعتان مختلفتان (مدخرون ومستثمرون) فمن الطبيعي حصول بعض الاختلافات والفوارق بين الادخار والاستثمار مما يتطلب تدخل الدولة من أجل حلّ وإزالة هذه الفوارق من خلال السياسة النقدية .

ثالثاً - الاستثمار (*):

يتوجب علينا - منذ البداية - التمييز بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، ولكن قبل ذلك ما المقصود بالاستثمار ؟ إنه النشاط الذي يقوم على استخدام موارد المجتمع من أجل الحفاظ أو من أجل زيادة مخزون رأس المال في الاقتصاد (6) . بمعنى آخر، يكون الاستثمار حقيقياً عندما يؤدي إلى تعويض الاهتلاك أو إلى تكوين جديد أو إضافي لرأس المال ، وهذا الأمر يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين أنواع الاستثمار من خلال وجهة النظر التي ننظر من خلالها إلى الموضوع، أي وجهة نظر فردية أو وجهة نظر عامة (المجتمع أو الاقتصاد بالكامل) أولاً .

فعندما يقوم الفرد بالاستثمار بمعنى افتتاح منشأة جديدة أو شراء آلة جديدة..الخ فإنما يضيف إضافة حقيقية لرأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي. أما عندما يقوم بشراء أوراق مالية (كالأسهم الخاصة بشركة معينة) ، فهذا يعني من وجهة نظره بأنه يستثمر أمواله (يوظفها من أجل الحصول على دخل ما)، ولكن من وجهة نظر الاقتصاد الكلي لم تحصل أية إضافة إلى تكوين رأس المال وإنما حصلت عملية انتقال ملكية هذه الأوراق من شخص إلى آخر .

(*) تقصدنا دراسة الاستثمار في هذا الفصل، على الرغم من كونه يُشكل المكون الثاني (المصدر الثاني) من مكونات الطلب الكلي، أي يأتي بعد الاستهلاك الكلي (C) المكون الأول، والذي سنتناوله في الفصل التالي مباشرة... وذلك استكمالاً لموضوع الادخار الذي بدأنا به في هذا الفصل .

فالاستثمار المالي بهذا المعنى لايغطي الاستثمار الحقيقي، لذا يدعوه البعض بتسمية أخرى هي : توظيف الأموال . وفي حالات أخرى، ينطبق الاستثمار المالي لمجموعة من الأشخاص عندما تذهب أموالهم لزيادة رأس المال الخاص بشركة معينة وبالتالي زيادة الأوراق المالية (لاسيما الأسهم) الخاصة بهذه الشركة (*).

رابعاً –الأنواع المختلفة للاستثمار :

يقوم القطاع الخاص (قطاع الأعمال)، بفضل المبالغ التي توجد بحوزته بتجديد رأسماله المهتلك وبزيادته أيضاً .. وسنرى الآن ما هي الأنواع المختلفة للإنفاق الاستثماري (الشكل رقم 4-4):

1- المخزون :

في قمة العمود (3) في الشكل المبين أدناه رقم (4-4) ، نجد شريحة إنفاق استثماري تعادل 14 مليار وحدة نقدية تمثل التغيّر في المخزون باتجاه الزيادة في بلد من البلدان وفي سنة محددة (لتكن العام 2000) . ويجب الانتباه إلى أن هذا الرقم لايُمثل المخزون الموجود بالكامل وإنما فقط التغير الحاصل من سنة لسنة. وبالتالي، يمكن أن يكون هذا التغير إيجابياً أو سلبياً أومعدوماً ... ويتكوّن هذا المخزون من سلع رأسمالية (إنتاجية) أو حتى سلع زراعية أو استهلاكية باقية لدى الشركات والمنشآت ، وليس لدى الأفراد. كما أننا نعتبر الزيادة في المخزون بمثابة استثمار صافٍ لأنها تشكل جزءاً من الإنتاج الذي تمّ تحقيقه (إنتاجه) ولم يُستهلك بعد .

2- التجهيزات :

تأتي التجهيزات في الموقع الثاني على العمود (3) بعد المخزون، وهي تشير إلى جملة الإنفاقات على أنواع مختلفة من السلع الرأسمالية، مثل : الشاحنات،

(*) وأفضل مثال على ذلك عندما تقوم شركة ما بعرض عام للشراء لأوراق مالية خاصة بها سيذهب ثمنها لزيادة رأس المال (أي توسيع الاستثمارات) في تلك الشركة، وتدعى العملية بالفرنسية
(OPA) = Offre publique d'achat .

المولدات، أجهزة الحاسوب، الآلات ... الخ. ويتضمن المبلغ الإجمالي الإنفاق على التجهيزات المخصصة لاستبدال أو لتعويض ما اهتلك، وكذلك الإنفاق على التجهيزات الجديدة .

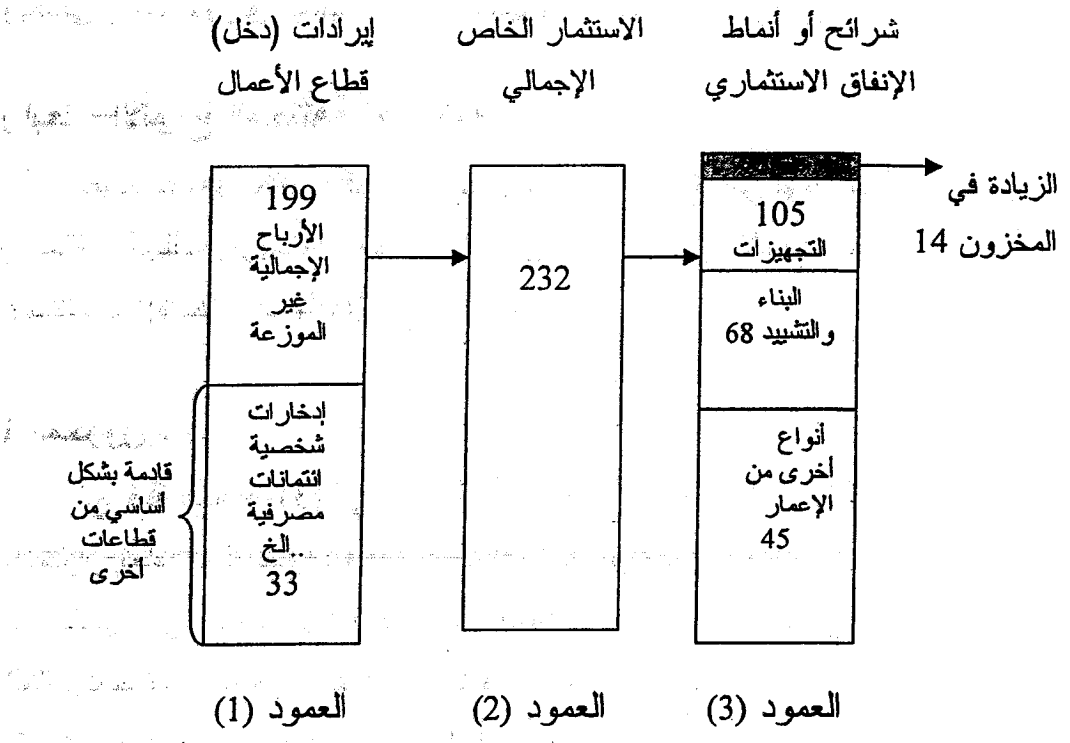

الشكل رقم (4-4)

الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال في اقتصاد ما

عام (2000) ، الأرقام افتراضية وبالمليارات

- ليس من الضروري أن تتوافق المجاميع الكلية للأعمدة الثلاثة، فقد تحصل بعض الفوارق البسيطة ، وغالباً ما تتم عملية تدوير هذه المبالغ وتقريبها .

3- البناء والتشييد (السكن) :

يتمحور النوع الثالث من الإنفاق الاستثماري حول البناء والتشييد السكني، والسؤال المطروح فوراً : لماذا ندخل هذا النوع من الإنفاق؟ لأن غالبية الأبنية السكنية تتم عن طريق المنشآت الخاصة، التي تقوم بعد ذلك ببيعها. وهذا يعني بأن الإنفاقات قد تمّ تأمينها من قبل تلك المنشآت وليس من قبل القطاع العائلي. وعندما يتم شراؤها من هذا الأخير تكون هي بمثابة أصل قائم (متحقق) مسبقاً والإنفاق عليه (شراؤه)

لايخلق دخلاً جديداً في الاقتصاد ، وإنما استلام مبالغ من قبل هذا المستثمر (متعهد البناء) الذي كان وراء خلق دخول جديدة أصلاً .

4- أنواع أخرى من الإعمار (بناء المصانع مثلاً) :

يشير القسم الأخير من العمود (3) في الشكل السابق إلى الأنواع الأخرى من الإعمار والبناء (كإنفاق استثماري)، والمقصود بها خاصة بناء المصانع وتجهيزاتها والمخازن والمكاتب الخاصة والمستودعات..الخ وتجدر الإشارة إلى أن هذا القسم لايضم أعمال البناء والإعمار العامة، مثل : الطرقات والجسور والمرافئ ... الخ .

خامساً – الضارب (*):

الضارب البسيط بالتعريف هو عبارة عن معرفة التغير الحاصل في الدخل بسبب التغير الحاصل في الإنفاق الاستثماري، فلو رمزنا للتغير في الإنفاق الاستثماري بالرمز (ΔI) فسيكون التغير الحاصل في الدخل(ΔY). وتبقى النقطة الثانية الواجب معرفتها هي حجم هذا التغير، لذا لجأ الاقتصاديون إلى تقديم المعادلة التي من خلالها يتم حساب حجم التغير الحاصل في الدخل نتيجة التغير في الإنفاق الاستثماري. وتكتب هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}.\Delta I$$

حيث :

ΔY = التغير في الدخل المطلوب معرفته (أي المجهول) .

ΔI = التغير في الإنفاق الاستثماري (معلوم) .

c = الميل الحدي للاستهلاك، والذي يعني التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة .

(*) يقابل تعبير الضارب بالفرنسية : Le Multiplicateur ، وبالإنكليزية Multiplier . وتوجد أنواع عدة له، منها : الضارب البسيط – الضارب الديناميكي – ضارب التجارة الخارجية – ضارب الموازنة العامة ... الخ ولن نتناول هنا سوى الضارب البسيط (٧) .

ولكن كيف تمّ التوصل إلى هذه المعادلة؟ لنأخذ معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد (بدون تدخل حكومي وفي اقتصاد مغلق) ، وهي :

$$D = C + I \qquad (1)$$

حيث :

D= الطلب الكلي

C= الاستهلاك الكلي .

I= الاستثمار الكلي .

ولنأخذ معادلة تابع الاستهلاك التي سندرسها بشيء من التفصيل في فصل قادم، وهي :

$$C = C_a + cY \qquad (2)$$

حيث :

C= الاستهلاك الكلي

Ca= الاستهلاك عند الدخل صفر (أي غير التابع للدخل)

Y= الدخل الكلي

c= الميل الحدي للاستهلاك (المشروح سابقاً، والمقصود به تحديد الاستهلاك التابع للدخل) .

لو استبدلنا C في المعادلة (1) بقيمتها المعبّر عنها في المعادلة (2) لحصلنا على المعادلة الثالثة :

$$Y = C_a + cY + I \qquad (3)$$

يمكن كتابة المعادلة (3) على الشكل التالي :

$$Y = \frac{1}{1-c}(C_a + I) \qquad (4)$$

توضح المعادلة (4) أنّ الدخل الكلي (Y) يمكن تحديده بدلالة الميل الحدي للاستهلاك (c) وحجمي الاستهلاك عند الدخل صفر (C_a) والاستثمار (I) المستقلين عن حجم الدخل .

ولو افترضنا أنه لسبب ما حصل زيادة (تغير) في حجم الإنفاق الاستثماري قيمتة (ΔI) ، فسيترتب عنه زيادة (تغير) في حجم الدخل الكلي قيمته (ΔY) ، لتصبح المعادلة (4) على الشكل التالي :

$$Y + \Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right).(C_a + I + \Delta I) \qquad (5)$$

وإذا طرحنا المعادلة رقم (4) من المعادلة رقم (5) ، فإننا نحصل على :

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right).\Delta I$$

وهي ذات المعادلة التي بدأنا بها معرّفين الضارب ... وعلى سبيل المثال ، لو افترضنا أن قيمة الزيادة في الإنفاق الاستثماري هي (20) ، وأن قيمة (c) الميل الحدي للاستهلاك هو (0.8) ، فتكون قيمة الزيادة في الدخل هي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8} \cdot 20 = 100$$

هذا يعني أن الإنفاق الاستثماري الأولي والمستقل عن الدخل أدى لزيادة هذا الأخير بخمسة أمثال، والسبب يعود – في نهاية المطاف – إلى قيمة (c) الميل الحدي للاستهلاك .

سادساً – النزعة الحدية للادخار وللاستهلاك :

لاحظنا في الفقرة السابقة (الضارب) أن العنصر الرئيس المحدد لحجم الزيادة المتحققة في الدخل (Y) بسبب الإنفاق الاستثماري المستقل (I) هو الميل الحدي للاستهلاك (c) ، والتي تشير إلى ما يذهب للاستهلاك نتيجة زيادة دخل الفرد بوحدة واحدة (8) . وهذا يعني أن قيمتها يجب أن تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، أي :

$$0 < c < 1$$

وتختلف قيمة (c) باختلاف شرائح الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يذهب قسم ضئيل إلى الاستهلاك من الوحدة الإضافية التي يحصلون عليها كزيادة في

دخولهم، وذلك لأن درجة إشباع هؤلاء الناس من السلع الاستهلاكية مرتفعة نسبياً. وعلى العكس، يذهب قسم كبير (لا بل بالكامل في بعض الأحيان) إلى الاستهلاك من الزيادة الحاصلة في دخل أصحاب الدخول المنخفضة.

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نستنتج أنه طالما لاتذهب كامل الزيادة في الدخل بوحدة واحدة إلى الاستهلاك ، فهذا يعني أن المتبقي يذهب للادخار . وإذا رمزنا للميل الحدي للادخار بالرمز (s) صغيرة ، فهذا يعني أن : $c + s = 1$

إذاً ، إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك مع الميل الحدي للادخار سيساوي حكماً الواحد صحيح. وهذا يعني أنه عندما تزداد دخول الأغنياء فسيذهب القسم الأكبر منها إلى الادخار بحكم ارتفاع (s) ، والعكس صحيح أي عندما تزداد دخول الفقراء فستذهب بالكامل تقريباً للاستهلاك بحكم ارتفاع (c) .

ولو عدنا إلى الضارب الذي هو على الشكل التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} . \Delta I$$

فإنه يمكننا كتابته بشكل مختلف، كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s} . \Delta I$$

ومن هنا تعد عملية الادخار ذات أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد القومي كونها تعتبر واحدة من أهم محددات الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي .

سابعاً – محددات الاستثمار :

قبل الحديث عن محددات الاستثمار ، لابدّ من الوقوف على بعض الأفكار الضرورية والهامة : "تؤدي الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي – الناتجة أصلاً عن زيادة الدخل – إلى خلق توقعات عقلانية لدى المستثمرين تفيد بزيادة أرباحهم فيما لو زادوا أو رفعوا إنتاجهم " (9). هذا يعني، وضمن هذه التوقعات العقلانية الإيجابية المتفائلة للمنتجين أو للمستثمرين، أنهم سيعملون على المحافظة، أو على التوسع في السيطرة على الجزء أو القسم ، الذي يحتلونه من سوق هذه السلعة .

ضمن هذا المنطق ، يمكننا الحديث عن النوع الأول من الاستثمار المحرّض بفعل ارتفاع الدخل والاستهلاك، وهذا ما يُدعى بمبدأ التسريع (*) أو بالمسارع ... وتأتي هذه التسمية حقيقة من أن قيمة الاستثمار المحرض تتوقف على معدل النمو في الاقتصاد، إذ إن الاقتصاد الذي لاينمو أو الذي يملك قدرات غير مستخدمة لايمكنه الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار (أي المحرّض) .

ولقد أثبت الاقتصاديون في مناسبات عدة أن القيمة المطلقة للاستثمار تبدأ بالانخفاض اعتباراً من اللحظة التي يبدأ فيها معدل الزيادة في الاستهلاك بالانخفاض، فتباطؤ معدل نمو المبيعات يمكن أن يقود لانخفاض مطلق في الطلبيات المقدمة إلى منتجي سلع الإنتاج (السلع الرأسمالية) .

أما النوع الثاني من الاستثمار فهو ذلك المدعو "بالمستقل"، إذ من المؤكد أن لاتكون الاستثمارات كافة نتيجة لارتفاع سابق في الاستهلاك، وإنما يوجد نوع هام من الاستثمارات التي تحصل كنتيجة لمبادرة فردية مبنية على توقع بتحقيق مستويات ربح عالية فيما لو تمّ إنتاج سلعة جديدة أو ... الخ . ندعو هذا النوع من الاستثمار بالمستقل، أي إن قرار الاستثمار في لحظة اتخاذه لم يتأثر نهائياً (أو بشكل بسيط جداً) بالتوجهات وبالنزعات السائدة في الفترة السابقة ... وغالباً ما يُشكل التقدم التقني الحاصل في مجالٍ ما عنصراً رئيساً في تحقيق هذا الاستثمار المستقل .

ومن الطبيعي أن يتمكن الاقتصاديون من تقديم حسابات وتقديرات تقريبية للنوع الأول من الاستثمار – أي المحرض – بسهولة أكبر مما لو رغبوا في حساب وتقدير النوع الثاني – أي المستقل – الذي يعتمد على الاكتشافات والاختراعات وعلى الفرص الجديدة المتاحة في عالم الأعمال، والتي غالباً ماتكون مفاجئة وغير قابلة إلى حدّ كبير للتكهن والحسبان. إلاّ أنه من الطبيعي والمنطقي أن يتأثر كلا النوعين بالمناخ الاستثماري العام القائم في الاقتصاد المدروس، الذي ينعكس على متخذ القرار بشكل

(*) باللغة الإنكليزية (Acceleration) ، ويُشتق منها مايقابل كلمة مسارع (Accelerator) ، والذي يشير إلى الاستثمار المحرض عن طريق الزيادة في الدخل التي قادت لزيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والبضائع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

مباشر بغض النظر عن معدلات النمو عامة وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخل والاستهلاك على حدّ سواء .

تُعتبر جملة الأفكار التي قدمناها أعلاه بمثابة محددات للاستثمار غير قابلة للتنبؤ والتقدير والحسبان بشكل كبير جداً ، بحيث يساعد متخذ القرار الاستثماري على تحديد موقفه من مشروع معين. لذلك سنحاول في هذه الأسطر التالية أن نقدم مجموعة من المحددات القابلة – نسبياً – للتقدير والحساب ، وعلى رأسها :

1- الفائدة :

يُقدم معدل الفائدة للمستحدث الراغب بالاستثمار نوعين من المعلومات .. فإذا كان بحاجة لاقتراض رؤوس الأموال، فإن معدل الفائدة المرتفع يجعل الاستثمار أكثر غلاءً وصعوبة. وعلى العكس تماماً ، تساعد (لا بل تُحرّض) معدلات الفائدة المنخفضة على الاستثمار، فعلى سبيل المثال :

إن اقتراض مبلغ 1.000.000 وحدة نقدية لمدة 20 عاماً ، مع تخفيض معدل الفائدة من 8% إلى 7% يعني تخفيض كلفة الفائدة بما يعادل 200.000 وحدة نقدية وهو عبارة عن مبلغ لابأس به على كامل المدة (*).

أما المعلومة الثانية فهي تهم المشروعات التي لاترغب بالاقتراض من أجل استثماراتها وإنما باستخدام مدخراتها المتأتية من أرباحها السنوية المحتجزة أو غير الموزعة، وهذا يستدعي الحديث عن مفهوم "القيمة الحالية Actualisation " .

2- القيمة الحالية (10) :

لنفترض أن فرداً ما ، وعدك بتسليمك مبلغ 1000 وحدة نقدية بعد عام .... هل ستوافق على إعطائه المبلغ ذاته الآن ومن ثمّ تحصيله كما هو بعد عام ؟ بالطبع لا ، لأنك من خلال إقراض هذا المبلغ ستخسر ما يدعى بتكلفة الفرصة البديلة الضائعة.

(*) إن انخفاض الفائدة السنوية بمبلغ 10.000 وحدة نقدية ، يعني انخفاضه بقيمة 200.000 وحدة على مدى عشرين عاماً.